



مركز الزيتونة
للدراسات والاستشارات

فلسطين اليوم

نشرة إخبارية إلكترونية يومية تعنى بالشأن الفلسطيني

رئيس التحرير: وائل سعد
نائب رئيس التحرير: باسم القاسم
مدير التحرير: وائل وهبة
سكرتير التحرير: سامر حسين

العدد: 4159

التاريخ: الأربعاء 2017/1/4

الفبر الرئيسي



نتنياهو: مؤتمر باريس للسلام
عبي

... ص 4

أبرز العناوين



عباس يؤكد لـ"ميريتس" تمسكه بالسلام ولا يعتقد أن ترامب سينقل السفارة الأمريكية إلى القدس
أسامة حمدان: مغنيون بعلاقة إيجابية مع مصر.. هناك محاولات خبيثة لتفجير الوضع في عين الحلوة
تقرير: 117 شهيداً فلسطينياً و17 قتيلاً إسرائيلياً في 332 عملية خلال 2016
"الأهرام": مكاسب مصر من إنشاء منطقة حرة مع غزة 2.5 مليار دولار تجارة واستثمار 9.5 مليار ودائع
"الأوقاف": أكثر من 1,200 اعتداء وانتهاك للمقدسات خلال عام 2016

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

ص.ب.: 14-5034 بيروت - لبنان

هاتف: +961 1 803 644 | تليفاكس: +961 1 803 643

www.alzaytouna.net | info@alzaytouna.net

السلطة:	
5	2. عباس يؤكد لـ"ميريتس" تمسكه بالسلام ولا يعتقد أن ترامب سينقل السفارة الأمريكية إلى القدس
5	3. عزام الأحمد: فرنسا وجهت الدعوة إلى 77 دولة لحضور مؤتمر باريس الدولي للسلام
6	4. قريع: ضمّ مستعمرة معاليه أدوميم للقدس مشروع استيطاني تهودي
6	5. الخارجية الفلسطينية: استمرار "إسرائيل" في انتهاكاتها يضع مصداقية الأمم المتحدة على المحك
6	6. أبو ردينة تعقياً على تصريحات نتنياهو: مؤتمر باريس فرصة للسلام العادل
7	7. الحكومة الفلسطينية: الخطة الوحيدة أمام "إسرائيل" هي وضع جدول زمني لإنهاء الاحتلال
7	8. مجلس الوزراء الفلسطيني يستهجن الانتهاكات الإسرائيلية
8	9. الزعنون: سندرس عقد المجلس الوطني أو تأجيله في حال رفضت حماس و"الجهاد" المشاركة
8	10. عزام الأحمد ينفي وجود أزمة في العلاقة الثنائية مع مصر
9	11. السلطة الفلسطينية تتجه لإصدار قانون يكافح "الجرائم الإلكترونية"
9	12. مجلس الوزراء الفلسطيني يصادق على مشروع قانون لإنشاء محكمة قضايا الانتخابات
10	13. الحكومة الفلسطينية: من المتوقع أن يصل العجز الجاري إلى 2.76 مليار شيكل
11	14. تقرير حقوقي: أجهزة أمن السلطة الفلسطينية اعتقلت واستدعت 2,214 مواطناً خلال 2016
13	15. الشرطة الفلسطينية تُعيد إسرائيلياً دخل بلدة الرام

المقاومة:	
13	16. أسامة حمدان: معنيون بعلاقة إيجابية مع مصر.. هناك محاولات خبيثة لتفجير الوضع في عين الحلوة
14	17. مشير المصري: المقاومة الفلسطينية لن تقدّم أيّ معلومة عن الجنود الأسرى دون ثمن
15	18. الأحمد: الاجتماع الفصائلي في روسيا أشبه بورشة عمل لعصف فكري لا علاقة لها بالمصالحة
16	19. الثوابت: انضمام حماس و"الجهاد" للمجلس الوطني يؤسس لحقبة تاريخية أساسها المقاومة
16	20. حركة الأحرار تطالب بإشراك الكل الفلسطيني في جلسة المجلس الوطني
17	21. "القدس العربي": تحضيرية "الوطني" تبحث نسبة تمثيل حماس و"الجهاد" باجتماع بيروت المقبل
18	22. حماس: نرفض مصادقة الحكومة على إنشاء محكمة قضايا الانتخابات
18	23. لبنان: اجتماع بثكنة صيدا العسكرية بين مخابرات الجيش ووفد من القوى الإسلامية الفلسطينية
18	24. حماس توجه رسالة لقناة (أل بي سي) اللبنانية حول عرضها تقريراً يساوي بين المقاومة والإرهاب
19	25. تقرير: 117 شهيداً فلسطينياً و17 قتيلاً إسرائيلياً في 332 عملية خلال 2016
19	26. أسرى "الشعبية": 2017 سيكون عام التصعيد والمواجهة داخل سجون الاحتلال
20	27. الاحتلال يعلن اعتقال خلية من الخليل وبيت لحم
20	28. الضفة: اعتقال 34 فلسطينياً بحجة المقاومة ومصادرة آلاف الدولارات بزعم استخدامها بـ"الإرهاب"

الكيان الإسرائيلي:	
20	29. مندلبليت: التحقيق مع نتنياهو جرى حول الشبهات بتلقيه رشى من متمولين كبار
20	30. "ميريتس" يجمع تواقيع أكثر من ألف شخصية إسرائيلية دعماً للمبادرة الفرنسية

21	31. الكنيست يقر قانون الفيسبوك بالقراءة الأولى
21	32. جامعة تل أبيب: محتجون طالبوا بالإفراج عن مانغيستو أسكتوا بينيت
22	33. "المعارضة الإسرائيلية" تدعو إلى إقالة نتياهو من منصبه
23	34. النساء يشكلن 40% من العاملين في الموساد الإسرائيلي
23	35. وفاة ضابط إسرائيلي متأثراً بإصابته خلال "الجرف الصامد"
24	36. "إسرائيل اليوم": الجيش الإسرائيلي يتراجع عن إقامة سلاح السابير
24	37. القناة الثانية: "إسرائيل" تريد معاقبة الأمم المتحدة بالقدس
25	38. موقع "أن آر جي": السياحة الإسرائيلية إلى تركيا ميتة
25	39. "يديعوت أحرونوت": بحث إسرائيلي يهاجم مناهج التعليم بمدارس الأونروا

الأرض، الشعب:

26	40. هكذا تدعم سلطات الاحتلال البؤر الاستيطانية العشوائية في الأغوار
26	41. "الأوقاف": أكثر من 1,200 اعتداء وانتهاك للمقدسات خلال عام 2016
27	42. إصابة ثلاثة شبان وجنديين إسرائيليين بحادث سير قرب جنين
27	43. نادي الأسير: قوانين السجون والأسرى المرضى والاعتقال الإداري أسوأ ملفات العام الماضي
28	44. الاحتلال اعتقل 6,440 مواطناً خلال العام المنصرم منهم 1,332 طفلاً وقاصراً
28	45. الاحتلال يعتقل 37 مواطناً على الأقل خلال مدهامات واسعة في الضفة
28	46. طائرات إسرائيلية ترش مناطق حدود غزة الزراعية بمبيدات ضارة
29	47. "حريات": "إسرائيل" تستخدم الأسرى في سجونها ورقة للمساومة والابتزاز السياسي
29	48. الاحتلال يهدم منشآت في طانا شمال الضفة الغربية
29	49. القدس تودع عاما أثقلته انتهاكات الاحتلال
30	50. ماذا تريد "إسرائيل" من مشروع "وجه القدس" التهوديدي؟
31	51. "القدس الدولية" تصدر ملفاً معلوماتياً لتطورات القدس عام 2016
31	52. مستوطنون بينون بؤرة استيطانية جديدة بالأغوار
32	53. التمييز العنصري وراء ارتفاع ضحايا الطرق لدى فلسطينيي 48
32	54. الاحتلال يخطر بوقف العمل في ست آبار مياه في بلدة الخضر

مصر:

32	55. "الأهرام": مكاسب مصر من إنشاء منطقة حرة مع غزة 2.5 مليار دولار تجارة واستثمار 9.5 مليار ودائع
33	56. تقديرات إسرائيلية: علاقتنا مع مصر في أفضل حال

عربي، إسلامي:

34	57. سفير تركيا لدى فلسطين يتفقد مشاريع تمويلها بلاده في غزة
34	58. "تاشيونال إنترست": لا خلايا لتنظيم "داعش" في المناطق الفلسطينية ولديه متعاطفون داخل "إسرائيل"

	دولي:
36	59. ملبورن: اعتراضات على اقتراح "أبوت" نقل سفارة أستراليا بـ"إسرائيل" إلى القدس
37	60. القناة الإسرائيلية الثانية: ترامب سيحوّل نتنياهو إلى ملك.. والقناة العاشرة تحذّر
	تقارير:
38	61. تقرير: لهذه الأسباب تعدّ "إسرائيل" القرار 2334 خطيراً
	حوارات ومقالات:
40	62. هل نحن بحاجة لإعادة إنتاج الحالة الوطنية الفلسطينية؟... أحمد الحيلة
44	63. أحياء القدس خلف الجدار.. القدس المستقبلية والنظرة للمجهول... معين عودة
48	64. تأثيرات خطاب وزير الخارجية الأمريكي... عوديد عيران وأودي ديكل
52	كاريكاتير:

١. نتنياهو: مؤتمر باريس للسلام عبثي

قال رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في مؤتمر عُقد في مقر وزارة الخارجية حضره سفراء دولة إسرائيل في الخارج: "مؤتمر باريس هو مؤتمر عبثي ولكن هناك مؤشرات على أن ستكون فيه محاولة لتحويل القرارات التي سيتم تبنيها في هذا المؤتمر إلى قرار آخر في مجلس الأمن وهذا ليس شيئاً عبثياً. وهذه المؤشرات والدلالات ليست بقليلة.

وعليه الجهود الرئيسية التي نركز عليها حالياً هي عبارة عن منع تبني قرار آخر في مجلس الأمن ومنع تبني قرار من قبل الرباعية الدولية. وتبذل في هذا الشأن جهود دبلوماسية كبيرة ويجب على تلك الجهود أن تكون بمثابة الجهود الرئيسية التي ستبذلونها خلال الأيام القليلة المقبلة. هذا الأمر لن يطول ولكننا سنكون منشغلين فيه على مدار الأسبوعين المقبلين وعلينا أن ننجح فيه. هذا هو أهم شيء بالنسبة لنا والشيء الأكثر إلحاحاً."

موقع ديوان رئاسة الوزراء الإسرائيلي، 2017/1/3

٢. عباس يؤكد لـ"ميريتس" تمسكه بالسلام ولا يعتقد أن ترامب سينقل السفارة الأمريكية إلى القدس

نشرت وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، 2017/1/3، من رام الله، أن رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس أكد تمسك الجانب الفلسطيني بتحقيق السلام القائم على قرارات الشرعية الدولية، لإقامة دولة فلسطين على حدود 1967 وعاصمتها شرقي القدس. وقال عباس لدى استقباله، يوم الثلاثاء 2017/1/3، بمقر الرئاسة في رام الله، وفداً من حزب ميريتس الإسرائيلي، برئاسة سكرتير عام الحزب موسى راز، إن القرار الأممي (2334)، ضدّ المستعمرات غير الشرعية في الأراضي الفلسطينية، وليس ضدّ "إسرائيل"، التي نسعى لتحقيق السلام العادل والشامل معها. بدوره قدم الوفد، التهناني للرئيس، بنجاح المؤتمر السابع لحركة فتح، وإعادة انتخابه رئيساً للحركة. وأضاف موقع عرب 48، 2017/1/3، نقلاً عن هاشم حمدان، أن عباس قال، في لقائه مع ممثلين عن "ميريتس"، إنه لا يعتقد أن الرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب سينقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، وذلك بالرغم من تصريحاته هو ومستشاريه خلال الحملة الانتخابية وفي الأسابيع الأخيرة. ونقل مصدر مشارك عن عباس قوله "إننا نتحلى بالصبر وضبط النفس إزاء تصريحات الرئيس المنتخب ترامب". وتابع المصدر أن عباس قال إنه في حال قام ترامب في نهاية المطاف بنقل السفارة إلى القدس، سيكون من الضروري القيام بخطوات رداً على ذلك، بيد أنه لم يشر إلى هذه الخطوات.

٣. عزام الأحمد: فرنسا وجهت الدعوة إلى 77 دولة لحضور مؤتمر باريس الدولي للسلام

عمّان - نادية سعد الدين: قال عضو اللجنة المركزية لحركة فتح عزام الأحمد إن فرنسا وجهت الدعوة إلى 77 دولة لحضور مؤتمر باريس الدولي للسلام، المقرر عقده في منتصف الشهر الحالي، بما يشكل انتصاراً وازناً للقضية الفلسطينية. وأضاف الأحمد، لـ"الغد" من فلسطين المحتلة، إن "باريس تتولى، بالتنسيق الكامل مع الجانب الفلسطيني، التحضير لعقد المؤتمر في الخامس عشر من الشهر الحالي، والذي يبحث في إنقاذ "حل الدولتين" وسبل تطبيقه، وإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وفق قرارات الشرعية الدولية، وإحلال السلام العادل والشامل في المنطقة". وأوضح أن الرئيس محمود عباس سيتوجه، من جولة يزور خلالها كل من الفاتيكان وإيطاليا، إلى فرنسا تلبية لدعوة رسمية باريسية خارج إطار المؤتمر الدولي". وأكد أن "مجرد انعقاد المؤتمر بمشاركة 77 دولة يعتبر انتصاراً كبيراً للشعب والقضية الفلسطينية ولكل دعاة إحلال السلام، سواء حضر نتنا هو هذا المحفل الدولي المهم أم لم يتواجد به".

الغد، عمّان، 2017/1/4

٤. قريع: ضمّ مستعمرة معاليه أدوميم للقدس مشروع استيطاني تهويدي

القدس: حذر عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، رئيس دائرة شؤون القدس، أحمد قريع، من خطورة مشروع ضمّ مستعمرة معاليه أدوميم لمدينة القدس، في إطار مخطط لإجهاض أي إمكانية لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس. واستهجن قريع في بيان صحفي يوم الثلاثاء 2017/1/3، تصريحات وزير التعليم في حكومة الاحتلال الإسرائيلي، نفتالي بينت، بإعادة طرح مشروع ضمّ معاليه أدوميم للقدس وفرض السيادة الإسرائيلية عليها، في تحدٍ خطير وصریح لقرار مجلس الأمن الدولي، الذي صوت ضدّ الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية، وأدان كافة مشاريع التوسع الاستيطاني الإسرائيلي، ومجموعة القرارات الأممية في هذا المجال. وأضاف، إن ضمّ معاليه أدوميم للقدس له أبعاد ديمغرافية وجغرافية خطيرة.

وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، 2017/1/3

٥. الخارجية الفلسطينية: استمرار "إسرائيل" في انتهاكاتها يضاعف مصداقية الأمم المتحدة على المحك

رام الله: أدانت وزارة الخارجية الفلسطينية بأشدّ العبارات إقدام جرافات الاحتلال بالأمس على هدم 11 مسكناً وحظيرة لتربية المواشي في منطقة الخان الأحمر الواقعة إلى الشرق من القدس المحتلة، مما أدى إلى تشريد أكثر من 200 مواطناً غالبيتهم من الأطفال والنساء. وأكدت أن ما تقوم به حكومة نتنياهو اليمينية من إجراءات وخطوات استيطانية يضع المجتمع الدولي أمام تحديات كبيرة تتعلق بمسؤولياته الأخلاقية والقانونية اتجاه الشعب الفلسطيني، واتجاه إرادة السلام الدولية القائمة على حل الدولتين، خاصة بعد القرار الأممي رقم (2334) بشأن الاستيطان.

واعتبرت الوزارة أن استمرار الانتهاكات الإسرائيلية الجسيمة للقانون الدولي تضع مصداقية الأمم المتحدة وهيئاتها أمام اختبار جدي، من حيث قدرتها على ترجمة قراراتها الخاصة بفلسطين إلى خطوات عملية كفيلة بردع التمرد الإسرائيلي على الشرعية الدولية، ووضع حد للاستخفاف الإسرائيلي بالقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف.

الحياة الجديدة، رام الله، 2017/1/3

٦. أبو ردينة تعقيباً على تصريحات نتنياهو: مؤتمر باريس فرصة للسلام العادل

رام الله: تعقيباً على ما قاله نتنياهو إن مؤتمر باريس "مؤتمر عبثي"، قال الناطق الرسمي باسم الرئاسة الفلسطينية نبيل أبو ردينة، إن مؤتمر باريس يشكل فرصة لتحقيق السلام العادل، وأن هذه التصريحات تمثل تحدياً لقرارات مجلس الأمن الدولي والشرعية الدولية. وأضاف أبو ردينة، مساء يوم

الثلاثاء 2017/1/3، أن هذه التصريحات لا تسهم بخلق المناخ المناسب لسلام عادل وحقيقي قائم على الأسس التي أجمع عليها المجتمع الدولي بأسره. وأكد أن السياسة الإسرائيلية وما يرافقها من تصريحات لوزراء إسرائيليين ترفض حل الدولتين، وتقف بوضوح داعمة للاستيطان غير الشرعي، لن تؤدي سوى إلى مزيد من التوتر وعدم الاستقرار، مشدداً على أن الشعب الفلسطيني لن يقبل بأي حل دون دولة فلسطينية مستقلة على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، 2017/1/3

٧. الحكومة الفلسطينية: الخطة الوحيدة أمام "إسرائيل" هي وضع جدول زمني لإنهاء الاحتلال

رام الله: أكد مجلس الوزراء الفلسطيني "أن تبادل الأدوار بين المسؤولين الإسرائيليين، وتسابقهم في عرض خططهم، بإقامة حكم ذاتي في الضفة الغربية، ودولة في قطاع غزة، أو اقتراحاتهم بضمّ الضفة الغربية، أو بعض المستوطنات، ومناطق "ج" وغيرها من الاقتراحات، ما هي إلا تهديدات يائسة في محاولة للتهرب من الالتزام بقرارات الشرعية الدولية"، ومن الإجماع الدولي المنادي بإنهاء الاحتلال، ووقف المشروع الاستيطاني التوسعي على الأرض الفلسطينية، كما جاء في قرار مجلس الأمن رقم "2334".

وشدّد المجلس خلال جلسته الأسبوعية التي عقدها في رام الله يوم الثلاثاء 2017/1/3، برئاسة رامي الحمد لله، على أنه بعد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة منح فلسطين صفة دولة في الأمم المتحدة، وقرار منظمة اليونسكو بشأن المسجد الأقصى المبارك وحائط البراق، وقرار مجلس الأمن الدولي الأخير، الذي أكد عدم شرعية المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 بما فيها القدس الشرقية، فإن الخطة الوحيدة التي على الحكومة الإسرائيلية وضعها هي وضع جدول زمني محدد لإنهاء احتلالها لجميع الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام 1967.

وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، 2017/1/3

٨. مجلس الوزراء الفلسطيني يستهجن الانتهاكات الإسرائيلية

رام الله: استهجن مجلس الوزراء الفلسطيني إخطار قوات الاحتلال لمدرسة خربة طانا شرق نابلس بالهدم، وإقدامها على هدم أكثر من 30 منشأة في منطقة بير مسكوب، وتجمع وادي سنيسل بالقرب من العيزرية شرق القدس، وخربة طانا، وتهجير عشرات العائلات. واعتبر المجلس خلال جلسته الأسبوعية التي عقدها في رام الله يوم الثلاثاء 2017/1/3، أن "إسرائيل" تمعن في انتهاك القانون الدولي الإنساني، وسياسة التهجير القسري والاقتلاع، مطالباً مؤسسات المجتمع الدولي بالتدخل

الجدي والفاعل لإلزام إسرائيل بوقف سياسة هدم المنازل والمنشآت والتهجير القسري، خاصة بحق المواطنين وممتلكاتهم في المناطق المسماة "ج"، والتي هدمت إسرائيل خلال العام المنصرم 1,090 منشأة في تلك المناطق، أكثر من 300 منها ممولة من الدولة المانحة، ونتج عن ذلك تشريد أكثر من 7000 مواطن فلسطيني.

وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، 2017/1/3

٩. الزعنون: سندرس عقد المجلس الوطني أو تأجيله في حال رفضت حماس و"الجهاد" المشاركة

عمّان، غزة - يحيى اليعقوبي: أعلن رئيس المجلس الوطني سليم الزعنون أن مجلسه سيدرس في حال رفضت حركة حماس والجهاد الإسلامي المشاركة في اجتماع اللجنة التحضيرية المكلفة بالإعداد لعقد المجلس الوطني، إما بالمضي بعقد الاجتماع، أو تأجيله من أجل مزيد من الحوار مع الحركتين. وأضاف الزعنون في تصريح لصحيفة "فلسطين"، إن "المجلس أعلن وأرسل دعوات لأعضاء اللجنة التحضيرية المكلفة بالإعداد لعقد المجلس الوطني للاجتماع في بيروت يومي 10-11 يناير/ كانون ثان الجاري".

وأكد أهمية وضرورة موافقة حماس والجهاد على المشاركة، لأن مجلسه قرر نقل الاجتماع من داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى الخارج من أجل أن تتمكن حماس والجهاد من حضوره في بيروت، مؤكداً أنهم يريدون الوصول لحوار لضم "هذين الفصيلين المهمين" (حماس والجهاد) إلى عضوية المجلس الوطني.

وتابع الزعنون: "مشاركة الحركتين ضرورية لأننا نريد أن نعقد اجتماعاً يضم جميع الفصائل الفلسطينية، القائمة على الساحة سواء بالداخل أو الخارج".

كما أكد أن انضمام حماس للمجلس سيكون إضافة نوعية، لأن مجلسه يريد جمع الكلمة الفلسطينية. وأوضح أن الاجتماع قد يضم في أعضائه قرابة 50 شخصاً على مدار يومين.

فلسطين أون لاين، 2017/1/3

١٠. عزام الأحمد ينفي وجود أزمة في العلاقة الثنائية مع مصر

عمّان - نادية سعد الدين: أكد عضو اللجنة المركزية لحركة فتح عزام الأحمد "عدم وجود أزمة في العلاقة الثنائية مع مصر، حيث سيتم التحرك القادم بالتنسيق معها بشأن التوجه لتحويل قرار مجلس الأمن الدولي، الذي صدر مؤخراً، حول وقف الاستيطان، إلى واقع ملموس على الأرض".

وقال إنه "لا توجد أي مشكلة على الإطلاق مع مصر، التي تبقى دوماً، عبر التاريخ، الدولة الحاضنة للقضية الفلسطينية، وصاحبة المكانة المركزية الاستراتيجية الوازنة في المنطقة".

الغد، عمان، 2017/1/4

١١. السلطة الفلسطينية تتجه لإصدار قانون يكافح "الجرائم الإلكترونية"

غزة: تتجه السلطة الفلسطينية نحو إقرار قانون خاص بـ"الجرائم الإلكترونية"، وذلك في ظل قرار النائب العام الفلسطيني، بإنشاء نيابة خاصة بما يعرف بـ"جرائم المعلومات" قبل يومين، بعدما لوحظ ارتفاع عدد هذا النوع من الجرائم بنحو 40% سنوياً، ومن ضمنها تهديدات بنشر صور خاصة لرجال ونساء على مواقع التواصل الاجتماعي.

وأكدت رئيسة نيابة "مكافحة الجريمة المعلوماتية" في مكتب النائب العام نسرين زينة، في تصريحات نقلتها وكالة الأنباء الفلسطينية "وفا" أن قرار النائب العام تشكيل هذه النيابة الخاصة "يمهد لتطبيق القانون الخاص بالجرائم الإلكترونية وتقنيات المعلومات". وأوضحت أن النائب العام ومنذ توليه منصبه، أولى هذا الموضوع أهمية قصوى وأنشأ دائرة مكافحة الجرائم المعلوماتية، ومن ثم إعداد وصياغة قانون تمت قراءته الأولى في مجلس الوزراء. وقالت إن قرار تشكيل نيابة خاصة بـ"الجرائم الإلكترونية" من شأنه أن يمهد الظروف القانونية لتطبيق القانون في حال إقراره.

وحسب ما نقل عن رئيسة مكافحة "الجرائم الإلكترونية" فإنه يعمل في المناطق الفلسطينية بقانون العقوبات الأردني (رقم 16) لعام 1960، الذي تعتبر نصوصه عامة، لافتة إلى أن الأمر يتطلب تحديثات تتناسب مع تطور الحياة العصرية. وأوضحت أن هناك 1,142 قضية أمام المحاكم الفلسطينية متعلقة بالجرائم الإلكترونية وتقنيات الاتصالات، مشيرة إلى أن هناك تزايداً في نسبة الجرائم الإلكترونية بنسبة 40% فما فوق سنوياً.

القدس العربي، لندن، 2017/1/4

١٢. مجلس الوزراء الفلسطيني يصادق على مشروع قانون لإنشاء محكمة قضايا الانتخابات

رام الله: صادق مجلس الوزراء الفلسطيني على اتفاقية تجديد كل من رخصة شركة الاتصالات الفلسطينية (بالتل) م.ع.م، ورخصة شركة الاتصالات الخلوية الفلسطينية (جوال) م.خ.م، وملاحقها، والموقعة بتاريخ 2016/12/28. كما صادق المجلس خلال جلسته الأسبوعية التي عقدها في رام الله يوم الثلاثاء 2017/1/3، برئاسة رامي الحمد الله، على مشروع قرار بقانون لإنشاء محكمة قضايا الانتخابات التي تختص بالنظر بكافة الطعون وكافة الجرائم والمسائل القانونية التي تتعلق بانتخابات

الهيئات المحلية وإحالته إلى سيادة الرئيس لإصداره حسب الأصول. وأحال المجلس مشروع قرار بقانون نقل زراعة الأعضاء البشرية إلى أعضاء مجلس الوزراء لدراسته تمهيداً لاتخاذ المقتضى القانوني بشأنه في الجلسات المقبلة.

وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، 2017/1/3

١٣. الحكومة الفلسطينية: من المتوقع أن يصل العجز الجاري إلى 2.76 مليار شيكل

رام الله: واصل مجلس الوزراء الفلسطيني خلال جلسته الأسبوعية التي عقدها في رام الله يوم الثلاثاء 2017/1/3، برئاسة رامي الحمد الله، مناقشة مشروع الموازنة العامة لدولة فلسطين للسنة المالية 2017، التي تشير التوقعات إلى أن إجمالي الإيرادات ستبلغ 13.72 مليار شيكل (25.6% من إجمالي الناتج المحلي) أي بزيادة مقدارها 6% عن العام 2016 البالغ 12.95 مليار شيكل. في حين أن صافي الإيرادات ستبلغ 13.37 مليار شيكل (25% من إجمالي الناتج المحلي)، أي بزيادة مقدارها 6% عن العام 2016 البالغة 12.6 مليار شيكل، أما التوقعات لإجمالي الإيرادات المحلية فهو أن تصل إلى 4.94 مليار شيكل، أي بزيادة مقدارها 23% عن العام 2016 الذي سجل 4 مليارات، ومن المتوقع أن تصل إيرادات المقاصة إلى 8.77 مليار شيكل بانخفاض بنسبة 2% مقارنة ببدء العام 2016 الذي بلغ حوالي 8.9 مليار شيكل، وعند استبعاد الدفعة لمرة واحدة من الجانب الإسرائيلي البالغة 500 مليون شيكل، فإن الزيادة تصبح 4.1%.

وتعتبر الزيادة المتوقعة في إجمالي الإيرادات في العام 2017 البالغة 6% مقارنة بالزيادة المتحققة في العام 2016، وبالبالغة 15%، وذلك بسبب التسويات في الملفات العالقة في العام 2016 مع الجانب الإسرائيلي، وفي المقابل هناك زيادة في الإيرادات غير الضريبية نتيجة تجديد رخصة تشغيل شركة الاتصالات وشركة جوال.

أما بالنسبة للإيرادات الضريبية، فمن المتوقع أن ترتفع بمبلغ بسيط عن مستويات العام 2016، حيث من المتوقع أن تصل إلى 365 مليون شيكل أي بزيادة مقدارها 4%، وذلك من خلال تحديد الدعم الشهري للبترول بمبلغ 20 مليون شيكل.

ومن المتوقع، أن يصل إجمالي النفقات وصافي الإقراض إلى 16.1 مليار شيكل في عام 2017 بزيادة بنسبة 1% فقط مقارنة بالعام 2016، في حين من المتوقع أن تصل الرواتب والأجور إلى 8.1 مليار في عام 2017 (15.1% من إجمالي الناتج المحلي)، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 3.1% عن العام 2015، وذلك بسبب العلاوة السنوية البالغة 1.25% وعلاوة غلاء المعيشة البالغة 1.5% بالإضافة إلى العلاوات الاجتماعية الاعتيادية.

أما بالنسبة للنفقات لغير الأجور، فمن المتوقع أن تحافظ على مستوى العام 2016 نفسه بمبلغ حوالي 7 مليارات شيكل، ومن المتوقع أن يصل صافي الإقراض إلى 950 مليون شيكل في العام 2017، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة 8% عن عام 2016، استناداً لسياسة الحكومة في العمل على تخفيض صافي الإقراض الذي يمثل اقتطاعات الكهرباء والمياه والصرف الصحي من إيرادات المقاصة الشهرية، بهدف الوصول إلى أدنى حد ممكن للحكومة أن تتحمله عن طريق تطوير آلية "التقاص" مع الجانب الإسرائيلي، بما يشمل تقديم حوافز للبلديات، لتشجيعها على دفع رسوم الكهرباء في الوقت المناسب، وتركيب عدادات مسبقة الدفع، وزيادة الوعي حول استهلاك الكهرباء، وأهمية تسديد الفواتير. وطبقاً لهذه المعطيات، فمن المتوقع أن يصل العجز الجاري إلى 2.76 مليار شيكل بانخفاض بنسبة 18% عن العام 2016، ومع إضافة المشاريع التطويرية المتوقعة والبالغة 1.36 مليار شيكل فإن العجز الإجمالي متوقع أن يصل إلى 4.12 مليار شيكل بانخفاض بنسبة 9% عن العام 2016. أما التمويل الخارجي لدعم الموازنة فمن المتوقع ألا يتجاوز حدود 500 مليون دولار، و92 مليون دولار لتمويل المشاريع التطويرية عبر الخزينة.

وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، 2017/1/3

١٤. تقرير حقوقي: أجهزة أمن السلطة الفلسطينية اعتقلت واستدعت 2,214 مواطناً خلال 2016

قالت المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا أنه خلال سنة 2016 لم تتوقف أجهزة أمن السلطة الفلسطينية عن ملاحقة النشطاء وقمع الحريات العامة، عمليات الاعتقال والاستدعاء سارت خلال العام بتصاعد مستمر على خلفية الانتماء السياسي أو النشاطات النقابية المختلفة، رافق هذه الاعتقالات اختفاء قسري وعمليات تعذيب لعدد من المعتقلين، كما قامت قوات الأمن بقمع مظاهرات ووقفات سلمية والاعتداء على المشاركين والصحفيين بالضرب. وأضافت المنظمة أن ستة أجهزة أمنية ميزانيتها السنوية أكثر من مليار دولار هي ثلث موازنة السلطة الفلسطينية تصرف على أنشطة معظمها تتركز على قمع الحريات وملاحقة النشطاء والتعاون الأمني مع قوات الاحتلال. وأكدت المنظمة أن الجرائم التي ترتكبها أجهزة أمن السلطة الفلسطينية بحق المواطنين لا تجد أي ملاحقة أو محاسبة من قبل القضاء، فهذا القضاء يقف عاجزاً أمام تغول هذه الأجهزة ولا يملك سوى تنفيذ أوامر الأجهزة الأمنية بتمديد الاعتقال وفي الحالات التي يصدر فيها القضاء قرارات بالإفراج عن المعتقلين فإن الأجهزة الأمنية ترفض تنفيذ القرارات وتحيلهم للاعتقال الإداري فيما يسمى "على ذمة المحافظ".

وذكرت المنظمة أنه فيما يتعلق بالاعتقال والاستدعاء خلال سنة 2016 فقد بلغ عدد من تم اعتقالهم واستدعاؤهم 2,214 مواطناً منهم 1,125 حالة اعتقال، و1,089 حالة استدعاء، تركزت ضدّ أسرى محررين من السجون الإسرائيلية وطلبة جامعيين. ووثقت المنظمة الجهة التي قامت بالاعتقال حيث قام جهاز المخابرات العامة باعتقال 449 مواطناً، فيما اعتقل جهاز الأمن الوقائي 563 مواطناً، وجهاز الشرطة مواطناً واحداً، بينما لم تتأكد جهة الاعتقال لـ 112 حالة أخرى.

أما عن الاستدعاءات التي قامت بها أجهزة السلطة بالضفة، فقد توزعت بين جهاز المخابرات العامة بـ 430 استدعاءً، وجهاز الأمن الوقائي بـ 512، وجهاز الاستخبارات العسكرية باستدعاء واحد، فيما لم توثق 146 حالة أخرى.

وذكرت المنظمة إلى أن الأجهزة الأمنية تواصل استهدافها للصحفيين ووسائل الإعلام المحلية العاملة في الأراضي المحتلة، حيث قامت باعتقال عدد من الصحفيين منهم طارق أبو زيد، عامر أبو عرفة، زيد أبو عرة، أمير أبو عرام، رغيد طبيسة والصحفية إكرام أبو عيشة.

وأشارت المنظمة إلى خطورة عمليات التعذيب داخل المقار الأمنية التي استمرت بحق بعض المعتقلين على خلفية انتماءاتهم السياسية خلال العام المنصرم، فقد تمّ توثيق تعرض 33 معتقلاً فلسطينياً على الأقل للتعذيب الوحشي داخل مقار الاحتجاز التابعة لقوات الأمن الفلسطينية على مدار العام، بعضهم تم نقله إلى المستشفى بعد تدهور حالته الصحية من شدة التعذيب.

وأبرزت المنظمة مقتل 6 مواطنين خلال العام المنصرم على يد الأجهزة الأمنية خمسة منهم في حوادث إطلاق نار عشوائية والسادس تم تعذيبه حتى الموت داخل سجن جنيد في مدينة نابلس على يدي عناصر أجهزة الأمن.

كما شهدت فترة الرصد اعتداءات متكررة من قبل الأجهزة الأمنية على الحق في التجمع والاحتجاج السلمي، حيث تمّ رصد اعتداء تلك الأجهزة على 18 من التجمعات السلمية التي خرجت في استقبال الأسرى المحررين من سجون الاحتلال الإسرائيلي، أو في تشييع جنائز شهداء، أو اعتصامات فتوية، حيث كان يتم محاصرة تلك المسيرات وفضها بالقوة، والاعتداء بالضرب على بعض المشاركين فيها، واعتقال البعض.

ودعت المنظمة الحكومة الفلسطينية والرئيس محمود عباس باتخاذ قرار بكف يد الأجهزة الأمنية عن المواطنين فمن غير المقبول أن يتعرض المواطنين لانتهاكات مزدوجة مرة على يد قوات الاحتلال ومرة أخرى على يد الأجهزة الأمنية، فقد بات ضرورياً حل هذه الأجهزة وتوحيدها في جهاز شرطي واحد يسهر على أمن المواطنين. كما دعت المنظمة المحكمة الجنائية الدولية إلى الإسراع بالتحقيق

في الشكوى التي تقدمت بها المنظمة للمحكمة حول حالات تعذيب تم توثيقها في الفترة من 2014/06/14 وما بعدها فالتعذيب لا زال مستمرا دون أي رادع.

موقع المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا، 2017/1/3

١٥. الشرطة الفلسطينية تُعيد إسرائيلياً دخل بلدة الرام

الناصرة - من سليم تايه، تحرير محمود قديح: سلّمت الشرطة الفلسطينية، يوم الثلاثاء 2017/1/3، جيش الاحتلال مستوطناً إسرائيلياً، بعد أن دخل برفقة مستوطن آخر لبلدة الرام (شمالي القدس المحتلة). وقالت القناة العبرية الثانية، إن المستوطنين دخلا صباح اليوم، إلى بلدة الرام، وتعرضا لهجوم من جانب فلسطينيين في البلدة، قبل أن يتمكن أحدهما من الفرار. وأفادت القناة العبرية، عبر موقعها الإلكتروني صباح اليوم، بأن الشرطة الفلسطينية تمكنت من الوصول إلى المستوطن الآخر وحمايته، قبل أن تعيده إلى السلطات الإسرائيلية.

وكالة قدس برس، 2017/1/3

١٦. أسامة حمدان: معنيون بعلاقة إيجابية مع مصر.. هناك محاولات خبيثة لتفجير الوضع في عين الحلوة

بيروت، غزة - يحيى اليعقوبي: أكد مسؤول العلاقات الدولية في حركة "حماس" أسامة حمدان، أن حركته معنية بشكل أساسي ومهم بالبحث مع الجانب المصري خلال اللقاء المرتقب بينهما، القيام بجملة إجراءات من شأنها أن تقشل أهداف الحصار الإسرائيلي على غزة. وقال حمدان في مقابلة مع صحيفة "فلسطين": إن "هناك موافقة مصرية على لقاء وفد حركة حماس مع القيادة المصرية، وإن مواعده يحدد وفق الارتباطات لكلا الطرفين"، متوقفاً أن يكون قريباً. وأوضح أن ما تم من إجراءات مصرية إيجابية في الآونة الأخيرة يمكن البناء عليه واعتباره أساساً للمزيد من الخطوات والإجراءات الإيجابية في هذا الاتجاه.

المجلس الوطني

وبشأن اجتماع اللجنة التحضيرية المكلفة بالإعداد لعقد المجلس الوطني الفلسطيني المقرر في العاشر من يناير/ كانون الثاني الحالي، أكد حمدان أنه لا توجد دعوة من المجلس الوطني حتى تدرسها قيادة حماس وتجيب عليها.

وأكد أن لحركة حماس موقفًا واضحًا في موضوع المجلس الوطني، موضحًا أن هناك اتفاقًا وقع لإعادة تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني من خلال لجنة. وتابع: "إن أراد رئيس السلطة محمود عباس أن يلتزم بذلك الاتفاق، سنعمل مع الجميع من أجل إعادة تشكيله على أسس صحيحة، وإذا أراد مجلسًا على "مقاسه" فهذا لن يؤدي إلى نتائج إيجابية".

المصالحة

وبشأن المصالحة، أكد حمدان أنها يجب ألا تخضع من حيث المبدأ لأي خطوات خاطئة أو أي ابتزاز، وقال: "المصالحة مسألة يجب أن تتم، ونحن متمسكون بتحقيقها، وسنبذل كل جهد ممكن لذلك". وعن مؤشرات تبعت المؤتمر العام السابع لفتح بخصوص "السعي لإنهاء الانقسام" كما تحدث عباس خلاله، بين أنه لا توجد مؤشرات حتى اللحظة، وأن هناك خطابًا إلى حد ما أفضل مما كان سابقًا، معتبرا أن الخطاب خطوة في الاتجاه الصحيح ولكن هذا ليس كافيًا.

الوضع اللبناني

وعن الوضع اللبناني، قال: "إن هناك محاولات خبيثة لتفجير الوضع في مخيم عين الحلوة، لكننا نواجهها سواء بتقاهم فلسطيني داخلي أو بتقاهم فلسطيني لبناني، لمنعها من تحقيق ما تريده". إلا أنه بين أن هذه مسألة لا يمكن حسمها في جولة أو قرار، بل تحتاج لجهد مكثف ومتلاحق من جميع الأطراف المعنية لمنعها واستئصال من يحاول أن يفعل ذلك. وأشار حمدان إلى حدوث تقاهم أدى لوقف الجدار الذي كان سيقمه الجيش اللبناني حول "عين الحلوة"، مؤكدًا أنه لن يكون هناك جدار يفصل بين الشعب الفلسطيني واللبناني". ولفت إلى أن التقاهم الفلسطيني اللبناني ما زال سيد الموقف، وهذا يدفع للاطمئنان بأن هذه الجهود التي تريد أن تسيء للمخيم، لن تصل إلى النتائج التي تسعى إليها".

فلسطين أون لاين، 2017/1/3

١٧. مشير المصري: المقاومة الفلسطينية لن تقدّم أي معلومة عن الجنود الأسرى دون ثمن

غزة - محمد الدلو: طالب القيادي في حركة حماس مشير المصري، المؤسسات الأممية والدولية بتحمل مسؤولياتها تجاه الجرائم التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي بحق الأسرى الفلسطينيين، مؤكدًا أن المقاومة الفلسطينية لن تقدم معلومة دون ثمن.

وقال المصري خلال اعتصام نظمته جمعية "واعد" للأسرى والمحررين أمام مقر المندوب السامي التابع للأمم المتحدة في غزة، يوم الثلاثاء 3-1-2017، رفضاً للهجمة التي يتعرض لها الأسرى "يقدم ننتياهو ووزير حربه على خطوات جبانة في رد فعل على الفيديو الذي نشرته كتائب القسام بخصوص الجنود الإسرائيليين الأسرى لديه (..) وهي سياسة متجددة للكايننت الإسرائيلي -المجلس الوزاري المصغر - ثبت فشلها".

وأضاف "كل ادعاءات الاحتلال بوجود حراك دولي للإفراج عن جنوده من قبضة القسام لن تؤخر ولن تقدم شيئاً، نقولها.. الصفقة قادمة رغم أنف العدو بشروط المقاومة وبدفع كافة استحقاقات صفقة وفاء الأحرار". وشدد المصري على أن حماس "لن تقصح عن أي معلومة بشأن الجنود الأسرى، والإجراءات الإسرائيلية لن تؤثر على معنويات أسرانا (..) فالمسار واضح والطريق معلوم لإطلاق الجنود الإسرائيليين".

فلسطين أون لاين، 2017/1/3

١٨. الأحمـد: الاجتماع الفصائلي في روسيا أشبه بورشة عمل لعصف فكري لا علاقة لها بالمصالحة

عمان - نادية سعد الدين: قال عضو اللجنة المركزية لحركة "فتح"، عزام الأحمـد، أن "موسكو دعت، من خلال معهد الاستشراق، بالتنسيق مع وزارة الخارجية الروسية، كافة فصائل العمل الوطني للاجتماع، من بينها "فتح" و"حماس" و"الجهاد" والجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين والمبادرة الوطنية الفلسطينية والقيادة العامة".

وأوضح الأحمـد، لـ"الغد" من فلسطين المحتلة، بأن "الدعوة الروسية تأتي تعبيراً عن دعم موسكو ومناصرتها للقضية والشعب الفلسطيني"، مشيراً إلى أن "الاجتماع أشبه بورشة عمل لعصف فكري لا علاقة لها بالمصالحة".

وقال إن "النقاش سيدور حول الجانب السياسي، ولن يدخل في تفاصيل لقاءات المصالحة، أسوة بورشة العمل التي عقدت سابقاً"، مبيناً أنه بعد توقيع "اتفاق الرابع من أيار (مايو) 2011 في القاهرة حول المصالحة، قام المعهد بالتنسيق مع "الخارجية الروسية" لدعوة بعض الفصائل للتعبير عن دعمهم لخطوات إنهاء الانقسام".

إلى ذلك؛ أكد الأحمـد "عدم وجود أزمة في العلاقة الثنائية مع مصر، حيث سيتم التحرك القادم بالتنسيق معها بشأن التوجه لتحويل قرار مجلس الأمن الدولي، الذي صدر مؤخراً، حول وقف الاستيطان، إلى واقع ملموس على الأرض".

وقال إنه "لا توجد أي مشكلة على الإطلاق مع مصر، التي تبقى دوماً، عبر التاريخ، الدولة الحاضنة للقضية الفلسطينية، وصاحبة المكانة المركزية الاستراتيجية الوازنة في المنطقة".
الغد، عمان، 2017/1/4

١٩. الثوابت: انضمام حماس و"الجهاد" للمجلس الوطني يؤسس لحقبة تاريخية أساسها المقاومة

غزة: قال هاني الثوابت عضو اللجنة المركزية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، إنَّ إصرار رئيس السلطة محمود عباس، على المضي في طريق المفاوضات ومراهنته عليها يشكل حالة اختلاف في الساحة الفلسطينية، مبيناً أنَّ انضمام حماس والجهاد الإسلامي للمجلس الوطني يمكن أن يؤسس لحقبة تاريخية تستند إلى مقومات الصمود والمقاومة.
وبين أن "منظمة التحرير بوضعها الحالي، أصبحت جسداً هزياً، بفعل التفرد في القرار، وغياب استقلاليته"، مؤكداً رفض الجبهة عقد المجلس الوطني داخل فلسطين.
وأضاف الثوابت "لمركز الفلسطيني للإعلام"، أمس، إنَّ "المنظمة ينقصها أمران مهمان، هما أن يعاد انتخابات هيئاتها ومؤسساتها، وأن تشكل جامعا وحاضنا لكل ألوان الطيف الفلسطيني".
وأكد أنه لم تصل الجبهة الشعبية أي دعوات لحضور اجتماع اللجنة التحضيرية لانعقاد المجلس الوطني، لافتاً إلى أنَّ الأمر كان شفويًا فقط.
وعبر عن رفض الجبهة عقد المجلس الوطني في فلسطين، وتابع: "لا يجوز أن يعقد المجلس الوطني تحت حراب الاحتلال، لأننا نريد مجلسا وطنيا يؤسس لاستراتيجية وطنية كفاحية".
وجدد الثوابت، رفض الجبهة لمنهج التنسيق الأمني الذي تتبعه السلطة، مؤكداً أنه "خنجر في خاصرة الثورة، ويعود بالسلب على العلاقات الفلسطينية الداخلية"، مبدياً في الوقت ذاته، دعم الجبهة الشعبية للمبادرات التي يقوم بها الشبان الفلسطينيون لإشعال انتفاضة القدس.
وأكد الثوابت، أنَّ المساحة التي تتمتع بها المقاومة في غزة أوسع منها بكثير في الضفة، مثنياً على دور الفصائل في مرحلة الإعداد، ودعا إلى تنسيق عالي المستوى بين كافة الأذرع العسكرية.
المركز الفلسطيني للإعلام، 2017/1/3

٢٠. حركة الأحرار تطالب بإشراك الكل الفلسطيني في جلسة المجلس الوطني

غزة: أكدت حركة الأحرار الفلسطينية، أن عقد جلسة للمجلس الوطني يعد استحقاق يمس كافة مكونات شعبنا الفلسطيني، مطالبةً بإشراك الجميع في إطار التشاور لوضع آليات توافقية لإنجاح عقده وفق ما نصت عليه اتفاقيات المصالحة.

وحذرت الحركة في تصريح لإذاعة الأقصى اليوم الثلاثاء 3-1-2017، من خطورة استمرار تفرد رئيس السلطة محمود عباس في القرار والشأن الفلسطيني، مشددة على أن إصراره على عقد جلسة للوطني حتى في ظل غياب التوافق يعد أمراً خطيراً ربما لتمرير تنازلات وقرارات كارثية على شعبنا تزامنا مع ما يسمى مؤتمر باريس الدولي.

وأضافت: "عقد جلسة للمجلس في ظل وضعه الحالي دون ضم كافة الفصائل تعزيز للانقسام، وبالتالي نؤكد أن مخرجاته لن تكون ملزمة للفصائل وشعبنا الذي يتطلع للوحدة وإنهاء أزماته كافة".

فلسطين أون لاين، 2017/1/3

٢١. "القدس العربي": تحضيرية "الوطني" تبحث نسبة تمثيل حماس و"الجهاد" باجتماع بيروت المقبل

غزة - أشرف الهور: علمت «القدس العربي» أن الاجتماع المقرر للجنة التحضيرية للمجلس الوطني، في العاصمة اللبنانية بيروت الأسبوع المقبل، سيبحث حجم تمثيل حركتي حماس والجهاد الإسلامي في المجلس المنوي عقده قريبا، حال مشاركتهما في الاجتماع، الذي يأتي في ظل ارتفاع وتيرة الخلاف بين أطراف الانقسام، التي أثارته تصريحات موسى أبو مرزوق نائب رئيس المكتب السياسي لحماس حول الحل الفيدرالي رغم نفيه لها.

وقال مسؤول في حركة فتح، فضل عدم ذكر اسمه، «القدس العربي» إن ملف مشاركة حماس والجهاد الإسلامي، وبعض الفصائل الأخرى التي انضوت مؤخرا تحت لواء المنظمة، سيبحث في اجتماعات بيروت، مشيرا إلى أن الخلاف سيكون حول تحديد نسبة حماس في المجلس، خاصة في ظل عدم إجراء انتخابات عامة للمجلس في المناطق الفلسطينية وأماكن التواجد الفلسطيني في الخارج. وأكد أنه لم يطرح من قبل بشكل رسمي وتحديدًا خلال اجتماعات الإطار القيادي المؤقت للمنظمة، الذي يضم حماس والجهاد، توزيع نسب عليهم من أجل المشاركة في أطر المنظمة.

وفي حال عدم حضور ممثلي حماس والجهاد، وإعلانهم رفض المشاركة في اجتماعات المجلس الوطني، ستوجه دعوة من قبل رئاسة المجلس، لنواب حركة حماس في المجلس التشريعي، على اعتبار أنهم أعضاء رسميون في المجلس، من أجل حضور اجتماعات المجلس في حال عقده.

وقال في تصريحات صحافية إن اللجنة ستعقد وفق الدعوات التي وجهت للفصائل التي لبت الدعوة، باستثناء حماس والجهاد الإسلامي، اللتين لم تبلغا ردهما بعد. وأضاف أن اجتماع اللجنة التحضيرية، سيعقد في مبنى السفارة الفلسطينية في بيروت.

القدس العربي، لندن، 2017/1/4

٢٢. حماس: نرفض مصادقة الحكومة على إنشاء محكمة قضايا الانتخابات

أكدت حركة المقاومة الإسلامية "حماس" رفضها لمصادقة حكومة رامى الحمد الله على مشروع قرار بقانون لإنشاء محكمة قضايا الانتخابات التي تتعلق بانتخابات الهيئات المحلية. وقال الناطق باسم الحركة فوزي برهوم في تصريح صحفي اليوم الثلاثاء، إن الجهة المختصة بالبت في قضايا الانتخابات المحلية هي محكمة البداية وذلك حسب قانون انتخابات مجالس الهيئات المحلية رقم (10) لعام (2005).

موقع حركة حماس، غزة، 2017/1/3

٢٣. لبنان: اجتماع بثكنة صيدا العسكرية بين مخابرات الجيش ووفد من القوى الإسلامية الفلسطينية

بيروت: عقد في ثكنة محمد زغيب العسكرية في صيدا لقاء لبناني- فلسطيني، شارك فيه مدير فرع مخابرات الجيش في الجنوب العميد الركن خضر حمود ووفد من القوى الإسلامية الفلسطينية ضم ممثلين عن «عصبة الأنصار» و «الحركة الإسلامية المجاهدة»، وتركز البحث على الوضع الأمني داخل مخيم عين الحلوة للاجئين الفلسطينيين على خلفية الأحداث الأمنية الأخيرة، وضرورة تعزيز الأمن فيه وتحسينه. وكان حمود التقى سابقاً، وفد اللجنة الأمنية الفلسطينية العليا برئاسة قائد الأمن الوطني الفلسطيني اللواء صبحي أبو عرب وعرض معه الوضع الأمني داخل المخيم.

الحياة، لندن، 2017/1/4

٢٤. حماس توجه رسالة لقناة (أل بي سي) اللبنانية حول عرضها تقريراً يساوي بين المقاومة والإرهاب

وجه المكتب الإعلامي لحركة حماس في لبنان صباح يوم الثلاثاء رسالة إلى قناة LBC ومديرها الشيخ بيار الضاهر حول تقرير بثته القناة ليلة أمس الإثنين عن أهم العمليات الإرهابية التي استهدفت أماكن سهر في العالم والذي جاء فيه بعض عمليات كتائب القسام ضد أهداف إسرائيلية في عامي 2001 و2002.

وتوضح الرسالة بأن هناك فرقا كبيرا جدا بين دوافع الإرهاب وأهدافه ودوافع المقاومة وأهدافها، مذكرة بأن الشعب الفلسطيني من أكثر الشعوب تعرضا للإرهاب والاضطهاد والظلم. وتؤكد الرسالة على أن أعمال الشعب الفلسطيني ومقاومته ضد الاحتلال تصنف ضمن حقه المشروع في المقاومة التي تقرها القوانين الدولية ومواثيق حقوق الإنسان، وأن الشعب الفلسطيني يناضل من أجل الحرية والتخلص من الاحتلال.

موقع حركة حماس، غزة، 2017/1/3

٢٥. تقرير: 117 شهيداً فلسطينياً و 17 قتيلاً إسرائيلياً في 332 عملية خلال 2016

انقضى عام 2016 ولا تزال انتفاضة القدس تواصل مسيرتها رغم كل العقبات والصعوبات؛ حيث بينت الأرقام الخاصة بحصاد الانتفاضة خلال العام الماضي مدى التضحيات التي قدمها الشعب الفلسطيني على طريق التحرر من الاحتلال، وكذلك الخسائر التي تكبدها الاحتلال في صفوف جنوده ومغتصبيه.

وبحسب إحصاء لعام 2016؛ فقد استشهد خلال العام المنصرم 117 فلسطينياً وأصيب 1457 آخرون، في حين قتل 17 إسرائيلياً وأصيب 437 آخرون، في 332 عملية للمقاومة و 117 محاولة تنفيذ عملية، إضافة إلى وقوع مواجهات في أكثر من 4758 نقطة تماس. وتوزعت عمليات المقاومة الـ 332 العام الماضي ما بين 50 عملية طعن، و 119 عملية إطلاق نار، و 10 عمليات دعس، و 153 عملية تفجير عبوات ناسفة وأكواع، يضاف إليها 117 محاولة عملية طعن. واندلع خلال العام أكثر من 4758 نقطة مواجهة، مقابل 5838 نقطة مواجهة عام 2015، والذي شهد أيضاً 402 عملية مقاومة، قُتل فيها 29 إسرائيلياً وأصيب 755 آخرون، واستشهد 175 فلسطينياً. وشهد العام 2016، 718 هجوماً بالزجاجات الحارقة على الأقل، مقارنة بـ 1043 هجوماً في العام 2015.

موقع حركة حماس، غزة، 2017/1/3

٢٦. أسرى "الشعبية": 2017 سيكون عام التصعيد والمواجهة داخل سجون الاحتلال

رام الله - محمود قديح: قال أسرى "الجبهة الشعبية" في سجون الاحتلال الإسرائيلي، إنهم لن يقبلوا بتطبيق سياسات تهدف إلى التمييز بين الأسرى والاستهداف الجزئي لعدد منهم، مؤكداً أنهم سيواجهونها موحدين.

وشددوا في بيان لهم اليوم الثلاثاء، على أن العقوبات الجديدة التي هدد "الكابينيت" الإسرائيلي بفرضها "تأتي في سياق الهجمة الشاملة التي تشن ضد الشعب الفلسطيني".

وأضاف البيان: "القرارات المتخذة ضد الأسرى خطوة تصعيدية جديدة تستهدفهم، وهذا يعني أن عام 2017 سيكون عام المواجهة والتصعيد بوتيرة أعلى داخل السجون من قبل الأسرى".

وأشار أسرى الشعبية إلى أن المعتقلين داخل السجون الإسرائيلية سيجعلون من عام 2017 "عام المواجهة والتصدي لكل إجراءات مصلحة السجون".

قدس برس، 2017/1/3

٢٧. الاحتلال يعلن اعتقال خلية من الخليل وبيت لحم

الخليل: أعلن ناطق عسكري إسرائيلي، مساء يوم الثلاثاء، عن اعتقال خلية فلسطينية مكونة 15 فلسطينياً يقطنون في منطقتي الخليل وبيت لحم.
وقال الناطق في بيان له، أن المعتقلين يعملون في مجال تصنيع وبيع الأسلحة، مشيراً إلى أن 7 منهم يصنعون تلك الأسلحة بالإضافة إلى قنابل يدوية في منطقة بيت فجار في بيت لحم.
وأشار إلى أن الآخرين اعتقلوا في منطقة بني نعيم وترقوميا بالخليل وتم ضبط أسلحة مصنعة محلياً بحوزتهم.

القدس، القدس، 2017/1/3

٢٨. الضفة: اعتقال 34 فلسطينياً بحجة المقاومة ومصادرة آلاف الدولارات بزعم دعم "الإرهاب"

رام الله - خلدون مظلوم: ذكر تقرير صادر عن جيش الاحتلال، أن قواته أقدمت الليلة الماضية، على اعتقال 34 فلسطينياً ممن وصفهم بـ "المطلوبين"، متهمًا بعضهم بممارسة أنشطة تتعلق بالمقاومة ضد الجنود والمستوطنين.
وزعم جيش الاحتلال، العثور على آلاف الدولارات التي تستخدم لدعم "الإرهاب"، خلال عمليات الدهم التي نفذها في مدينة قلقيلية.

قدس برس، 2017/1/3

٢٩. مندبلت: التحقيق مع نتياهو جرى حول الشبهات بتلقيه رشى من ممولين كبار

تل أبيب - نظير مجلي: أصدر المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية، إبيحاي مندبلت، بياناً قبيل منتصف ليلة الاثنين - الثلاثاء، بعد أن أمضى رئيس الحكومة بنيامين نتياهو ثلاث ساعات في التحقيق، حول الشبهات بتلقيه رشى من ممولين كبار، تقدر بمئات آلاف الشيكات (الدولار يساوي 3.85 شيكل). وقد جاء بيان المستشار مفصلاً، لكنه أبرز قرار إغلاق ملفات قديمة ضد نتياهو، بدعوى عدم توفر أسس قانونية لمعاقبته.

الشرق الأوسط، لندن، 2017/1/4

٣٠. "ميريتس" يجمع تواقيع أكثر من ألف شخصية إسرائيلية دعماً للمبادرة الفرنسية

رام الله - فادي أبو سعدى: أعلن حزب ميريتس اليسار الصهيوني تأييده لمبادرة السلام الفرنسية، وقال إنه جمع حتى الآن تواقيع ألف شخصية إسرائيلية ستقدم للرئيس الفرنسي فرانسوا أولاند، تدعو

إلى دعم المؤتمر الدولي للسلام الذي سيعقد في باريس في وقت لاحق من الشهر الجاري، واستمرار عملية السلام وإنهاء الاحتلال. جاء ذلك خلال زيارة قام بها وفد من الحزب برئاسة سكرتيره العام موسى راز للرئيس الفلسطيني محمود عباس (أبو مازن) في مقر الرئاسة في رام الله، حيث قدموا له التهاني بإعادة انتخابه رئيساً لحركة فتح.

القدس العربي، لندن، 2017/1/4

٣١. الكنيسة يقر قانون الفيسبوك بالقراءة الأولى

رام الله: أقرّ الكنيسة الإسرائيلي بالقراءة الأولى، يوم الثلاثاء، مشروع "قانون الفيسبوك" والذي ينص على إزالة أي محتوى "تحريضي"، بناءً على طلب من المحكمة. وكان بادر بطرح القانون المذكور، ما تُسمّى وزيرة العدل في حكومة الاحتلال، ايليت شاكيد، ووزير الأمن العام "جلعاد اردان". ووفقاً لما نشره الموقع الإلكتروني للقناة السابعة الإسرائيلية، فإنّ القانون يقضي بأنّ المحكمة الإدارية الإسرائيلية، وبناء على طلب من الدولة مُخوّلة بإبلاغ مزودي الشبكات مثل فيسبوك أو غوغل، لإزالة محتوى "تحريضي" من على الشبكة. ويلزم مشروع القانون مُصادقة الكنيسة بثلاث قراءات حتى يكون نافذاً.

الأيام، رام الله، 2017/1/3

٣٢. جامعة تل أبيب: محتجون طالبوا بالإفراج عن مانغيستو أسكتوا بينيت

هاشم حمدان: اضطر وزير المعارف الإسرائيلي نفتالي بينيت، للنزول عن المنصة الثلاثاء، في اجتماع عقد في جامعة تل أبيب، وذلك في أعقاب احتجاجات ضده بشأن إطلاق سراح أفرا مانغيستو، المحتجز في أسر حركة حماس في قطاع غزة. وخلال كلمة وزير المعارف ورئيس المجلس للتعليم العالي بينيت، في اجتماع نظمه اتحاد الطلاب والطالبات في إسرائيل و'مفعال هبايس'، وقف ناشطون في عملية احتجاج تطالب بإطلاق سراح مانغيستو فوراً. وهتف المحتجون ضد بينيت وضد المجلس الوزاري المصغر لأنهم لا يفعلون شيئاً بهذا الشأن، بحسبهم. ولم تسمح الهتافات التي أطلقت لبينيت بإكمال كلمته أو الرد، فاضطر للنزول عن المنصة.

عرب 48، 2017/1/3

٣٣. "المعارضة الإسرائيلية" تدعو إلى إقالة نتنياهو من منصبه

ما زال تحقيق الشرطة الإسرائيلية مع رئيس الحكومة بنيامين نتياهو يتفاعل في الصحافة الإسرائيلية، التي بدأت تتوقع استقالته، وسط دعوات من المعارضة لإقالته من منصبه. وذكرت مراسلة صحيفة "يديعوت أحرونوت" موران أزولاي أن اللجنة الوزارية لشؤون التشريع بدأت بحث مبادرة قدمتها عضوة الكنيست ميراف ميخائيلي من حزب "المعسكر الصهيوني" لتعيين قائم بأعمال رئيس الحكومة، بسبب خضوع الأخير للتحقيق من قبل الشرطة، في ظل عدم وجود قانون يلزمه بتعيين من يقوم بمهامه.

وأضافت أنه مع وجود الحكومة الحالية، والعدد الكبير من الوزراء والوزيرات الذين يرون أنفسهم مؤهلين لتولي هذا المنصب، فإننا نتوقع مرحلة طويلة من النزاعات الداخلية، مما سيدخل إسرائيل في حالة من الفوضى السياسية.

ونقل زئيف كام مراسل موقع "إن آر جي" عن يائير لايبيد زعيم حزب "هناك مستقبل" المعارض، ووزير المالية السابق، مطالبته نتياهو بوضع نهاية لظاهرة التحقيقات الجنائية معه من قبل الشرطة والجهات القضائية.

ورأى أن تعرض رئيسي حكومتين إسرائيليتين للملاحقة القانونية بسبب الفساد سيصعب عملية ترميم ثقة الجمهور في النظام السياسي في إسرائيل، مطالبا بعدم الانتظار شهورا طويلة حتى انتهاء التحقيق مع نتياهو، لأنه سيكون من الصعب على الإسرائيليين انتظار تحقيقات نتياهو كما كانت عليه الحال مع سلفه إيهود أولمرت.

وأضاف أنه ليس معقولا أن يمضي نتياهو كامل وقته مع محاميه، بدلا من الاجتماعات المكثفة مع رؤساء الأجهزة الأمنية من الموساد والشاباك وقيادة الجيش الإسرائيلي، لأن سياسيا موجودا في أجواء التحقيق سيكون عرضة للضغوط بصورة دائمة، مخاطبا الجهات الحكومية ذات الاختصاص بضرورة وضع حد لهذه القضية، سواء مكتب رئيس الحكومة أو مستشارها القضائي.

وقال يتسحاق هرتسوغ زعيم المعارضة إنه يجب على سلطات التحقيق استكمال إجراءاتها بكامل صلاحياتها، مطالبا باستبدال نتياهو الذي فشل في إدارة الدولة في مجالاتها السياسية، والأمنية، والاقتصادية، والاجتماعية.

الجزيرة نت، الدوحة، 2017/1/3

٣٤. النساء يشكلن 40% من العاملين في الموساد الإسرائيلي

تل أبيب: نشر جهاز «الموساد» (المخابرات الإسرائيلية الخارجية)، إعلاناً تجارياً في وسائل الإعلام والشبكات الاجتماعية، عن حاجته إلى «نساء قويات للعمل» في صفوفه. وقد أثار النشر، وتركيزه على النساء بالذات، اهتماماً خاصاً. وتبين أن المسألة لديه اعتيادية تماماً، إذ إن نسبة النساء في صفوفه عالية جداً.

ونشرت تقارير أمس، في وسائل الإعلام، تستعرض أبرز الشخصيات النسائية التي خدمت جهاز الموساد والعمليات التي شارك فيها. وقالت إنه على الرغم من الصورة الذكورية المعروفة عن الموساد، فإن 40 في المائة من العاملين فيه هن من النساء، من بينهم 24 في المائة يعملن في مناصب رئيسية.

وجاء في التقارير أن النساء أدين دوراً هاماً في عمليات جهاز الموساد الإسرائيلي، ولأسباب معروفة، بقيت غالبيةهن في الظل، أو جرى كشف العمليات التي شاركن فيها بعد سنوات طويلة فقط، وبعد استقالتهن من الجهاز. حتى رؤساء الحكومات لم يعرفوا في حينه، أن نسبة النساء عالية إلى هذا الحد.

والمعروف أن عضو الكنيست ووزيرة الخارجية سابقاً، تسيبي ليفني، كانت أكثر امرأة اشتهرت في الموساد. فقد خدمت بين سنوات 1980 - 1984، وكانت تدير منزلاً لعملاء الموساد في باريس. ولا تكثر ليفني من الحديث عن هذا الموضوع، لكن منشورات أجنبية كشفت أنها اختصت بالبحث عن نشاطات التنظيمات الفلسطينية في أوروبا.

الشرق الأوسط، لندن، 2017/1/4

٣٥. وفاة ضابط إسرائيلي متأثراً بإصابته خلال "الجرف الصامد"

محمد وتد: توفي صباح اليوم الأربعاء، الضابط في الجيش الإسرائيلي، حجابي بن آريه، متأثراً بالجراح التي أصيب بها خلال العدوان العسكري على قطاع غزة، قبل عامين ونصف، ومنذ ذلك الوقت وهو فاقد للوعي بمستشفى بيلنسون.

وبمقتل الضابط بن آريه يرتفع عدد القتلى الإسرائيليين من جراء العدوان العسكري على غزة إلى 74 وفق إحصائيات رسمية، بينما قالت فصائل المقاومة الفلسطينية أنها نجحت بتكبيد الجيش الإسرائيلي خسائر فادحة في صفوفه.

عرب 48، 2017/1/4

٣٦. "إسرائيل اليوم": الجيش الإسرائيلي يتراجع عن إقامة سلاح السايبر

قالت ليلاخ شوفال المراسلة العسكرية لصحيفة "إسرائيل اليوم" إن رئيس هيئة الأركان الإسرائيلي غادي آيزنكوت قرر عدم إقامة ذراع جديدة في الجيش الإسرائيلي باسم سلاح السايبر، رغم مرور عام ونصف العام على إعلان أنه سيقوم ذراعا بهذا الاسم. واستقر الرأي في الجيش على أن يكون السايبر تابعا لأجهزة التنصت والاستخبارات، للقيام بمهام الدفاع والهجوم والتخطيط العملياتي في مجال حروب الإنترنت. وأضافت أنه بدا واضحا أن تراجع آيزنكوت عن خطته تلك جاء بسبب معارضة جهاز الاستخبارات العسكرية (أمان) نقل صلاحياته لجهاز التنصت، وخشيته من التضرر الكبير الذي سيلحق بقدرات السايبر فيه، ناقلة عن ضابط كبير في الاستخبارات العسكرية أن جهاز أمان "يبيض ذهابا" لإسرائيل، ولا نريد المس به.

الجزيرة نت، الدوحة، 2017/1/3

٣٧. القناة الثانية: "إسرائيل" تريد معاقبة الأمم المتحدة بالقدس

بلال ضاهر: تسعى سلطات الاحتلال الإسرائيلي إلى الانتقام من الأمم المتحدة من خلال التضييق على مقرات المنظمة الأممية في القدس، وذلك في أعقاب تبني مجلس الأمن الدولي القرار 2334 ضد الاستيطان والتأكيد على عدم شرعيته. وذكرت القناة الثانية للتلفزيون الإسرائيلي يوم الثلاثاء، أن أعضاء في بلدية الاحتلال في القدس وجهوا رسالة إلى رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، طالبوا فيها بـ'معاقبة' المنظمة الدولية وادعوا أن مقرات الأمم المتحدة في القدس ارتكبت مخالفات بناء طوال سنين. ودعا أعضاء البلدية في رسالتهم إلى نتنياهو إلى 'إيقاف' الأمم المتحدة عند حدها كمنظمة وكعاملين لديها داخل مدينة القدس، زاعمين أن الأمم المتحدة نفذت أعمال بناء من دون الحصول على تصاريح بناء.

وقالت القناة الثانية إنه منذ صدور القرار 2334، قدم العديد من المستوطنين شكاوى إلى البلدية تتعلق بادعاءات حول وجود مخالفات ضد مقرات الأمم المتحدة في القدس. وقالت جهات في البلدية أن هذه 'المخالفات' كانت معروفة لكن البلدية 'غضت النظر عنها'.

عرب 48، 2017/1/3

٣٨. موقع "أن آر جي": السياحة الإسرائيلية إلى تركيا مية

قال أساف غولان الكاتب الإسرائيلي في موقع "أن آر جي" إن العمليات الدامية الأخيرة التي شهدتها تركيا، وآخرها إطلاق النار ليلة رأس السنة، تسلط الضوء على تراجع السياحة الإسرائيلية إلى تركيا التي تبدو مية، وتقتصر على العرب الإسرائيليين الذين يقضون إجازاتهم الترفيهية هناك. وأضاف أن هذه الأجواء الدامية في تركيا تطرح السؤال بشأن مدى استمرار توافد السياح الإسرائيليين على فنادق أنطاليا، أم أن الخشية من العمليات الدامية أغلقت مثل هذه الفرضية؟ وأجرى الموقع استطلاعاً لدى شركات السياحة الإسرائيلية، التي بينت له أن العرب الإسرائيليين فقط هم من يواظبون على السفر إلى تركيا، وليس اليهود. ورغم هذه التقديرات الإسرائيلية المتشائمة بالنسبة للسياحة الإسرائيلية إلى تركيا، فإن وزارة السياحة التركية نشرت مؤخراً تقريراً جاء فيه أن عام 2016 شهد وصول أكثر من ثلاثمئة ألف سائح من إسرائيل، بينما كان العدد في 2015 فقط 210 آلاف، بارتفاع بنسبة 32%، دون التفريق بين العرب واليهود.

الجزيرة نت، الدوحة، 2017/1/3

٣٩. "يديعوت أحرانوت": بحث إسرائيلي يهاجم مناهج التعليم بمدارس الأونروا

قال أليئور ليفي مراسل صحيفة يديعوت أحرانوت إن المدارس التابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا) في الأراضي الفلسطينية تسمي مدينة تل أبيب "تل الربيع"، وتقول إن إسرائيل ليست موجودة على خرائط كتب الجغرافيا. وأضاف أن المناهج الدراسية التابعة للأونروا لا تتحدث عن صلة الشعب اليهودي بهذه الأرض، وترى أن الصهيونية مؤامرة هدفها طرد الفلسطينيين من أرضهم، والسيطرة على الحرم القدسي. ونقل عن بحث إسرائيلي نشر أمس الثلاثاء مهاجمته للأونروا، بسبب المناهج الدراسية التي يتلقاها التلاميذ الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة. البحث الذي نشره مركز أبحاث السياسات في الشرق الأوسط، وأعدّه د. أرنون غروس الذي ترجم الكتب الفلسطينية، ود. روني شكيد من معهد ترومان في الجامعة العبرية، أشار إلى أن المناهج الدراسية المقررة في مدارس الأونروا تعدها وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، وتعتمد أساساً نزع الشرعية عن إسرائيل وتشويهها.

ووفقاً لفحص قام به المركز لـ 11 كتاباً من مناهج الأونروا، فإن دولة إسرائيل غير موجودة، ولا تذكر في الخرائط التي تتضمنها الكتب الدراسية، وورد في أحد كتب التاريخ أن الصهيونية حركة

استعمارية أسسها يهود أوروبا، لجمع شتات اليهود حول العالم، ونقلهم إلى فلسطين والدول العربية المجاورة، وطرد سكانها وتهجيرهم.

الجزيرة نت، الدوحة، 2017/1/4

٤٠. هكذا تدعم سلطات الاحتلال البؤر الاستيطانية العشوائية في الأغوار

الأغوار الشمالية - محمد بلاص - "الأيام الإلكترونية": يجزم مراقبون لانتهاكات الاحتلال في الأغوار الشمالية، بأن اعتبار الجهات الرسمية، بما فيها القضائية، بدولة الاحتلال، البؤرة الاستيطانية التي أقامها مستوطنون متطرفون على أراضي خلة حمد المهددة بالمصادرة، عملاً غير قانوني، بمثابة ذر للرماد في العيون، بعد نحو ثلاثة شهور من إقامتها واستمرار أعمال توسعتها. ومن وجهة نظر خبير الاستيطان وانتهاكات الاحتلال في الأغوار، عارف دراغمة، فإن اعتبار الجهات القضائية والرسمية المختصة في إسرائيل، إقامة هذه البؤرة عملاً غير قانوني، مجرد محاولة للتستر على الاعتداء الواقع على أراضي خلة حمد من مجموعة مستوطنين يستغلون كل لحظة لتوسيع تلك البؤرة. وأضاف دراغمة لـ"الأيام": إن جهات إسرائيلية عدة أكدت مرات كثيرة عدم قانونية استيلاء المستوطنين على الأرض، ووجود تعليمات بإخلائهم، وعلى أرض الواقع تستمر أعمال البناء والتوسعة في ظل حماية دائمة يوفرها جيش الاحتلال الذي لا تغادر قواته وآلياته العسكرية المكان، ويغض جنوده الطرف عن الاعتداءات وأعمال العريضة التي ينفذها المستوطنون.

وأكد، أن المستوطنين ومعظمهم من الجيل الشاب، لا يغادرون البؤرة الاستيطانية الجديدة، في وقت يمنعون فيه المزارعين من أصحاب الأرض الشرعيين من مجرد الوصول إلى أراضيهم بهدف حرثها وفلاحتها، ما يشكل اعتداء صارخاً على حقهم المشروع في استغلال أرضهم.

وأشار، إلى أن عدد هؤلاء المستوطنين لا يتجاوز 40 مستوطناً يسبقون الزمن في بناء البؤرة الاستيطانية على أرض مهددة بالمصادرة، تحت سمع وبصر وحماية قوات الاحتلال التي أقدمت على هدم مساكن الفلسطينيين في المنطقة المجاورة، بذريعة وجودها في مناطق عسكرية مغلقة.

الأيام، رام الله، 2017/1/3

٤١. "الأوقاف": أكثر من 1,200 اعتداء وانتهاك للمقدسات خلال عام 2016

قالت وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في معرض تقريرها عن الاعتداءات والانتهاكات الإسرائيلية، خلال العام 2016، إن الاحتلال الإسرائيلي اعتدى وانتهاك المسجد الأقصى والمسجد الإبراهيمي، ودور العبادة والمقامات والمقابر، والإبعادات أكثر من 1,200 مرة.

وأشار التقرير إلى أن الاحتلال مارس خلال العام الماضي شتى أنواع السياسات التعسفية بحق دور العبادة وحق المواطنين، والأراضي الوقفية، وزادت حدتها عقب صدور قرار منظمة اليونسكو، الذي أكد أن المسجد الأقصى هو حق خالص للمسلمين، بما فيه حائط وساحة البراق فهي أرض إسلامية لا شأن لليهود فيها"، وواصل نهجه القديم بمحاولته منع الأذان من مساجد القدس، في خطوة لإسكات صوت الحق كما يحاول إسكات الصوت الذي ينادي بإسلامية وعروبة القدس.

وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، 2017/1/3

٤٢. إصابة ثلاثة شبان وجنديين إسرائيليين بحادث سير قرب جنين

أصيب مساء اليوم الثلاثاء، ثلاثة شبان من مخيم جنين، وجنديان من قوات الاحتلال، بحادث سير وقع شمال شرق مدينة جنين. وذكرت مصادر محلية وشهود عيان لـ"وفا"، أن الحادث وقع على الطريق الالتفافي قرب مفرق قرية بيت قاد شرق جنين، حيث كانت قوات الاحتلال تتصبح حاجزا عسكريا، وتفاجأ الشبان الثلاثة الذين كانوا يستقلون دراجات نارية بالحاجز، واصطدموا بالجنود المتمركزين عليه، ما أدى لإصابة جنديين والشبان الثلاثة.

وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، 2017/1/3

٤٣. نادي الأسير: قوانين السجون والأسرى المرضى والاعتقال الإداري أسوأ ملفات العام الماضي

القدس العربي - فادي أبو سعدى: رأى قدورة فارس رئيس نادي الأسير الفلسطيني أن أكثر الملفات التي عانى منها الأسرى الفلسطينيون خلال العام المنصرم هي التعديلات التي أدخلت على القوانين المتعلقة بالأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال وأدت إلى فرض أحكام جائرة خاصة على الأطفال والقاصرين الذين نالوا أحكاماً عالية لم يسبق أن حدثت في تاريخ الحركة الأسيرة. وأكد لـ«القدس العربي» أن الملف الآخر هو إلغاء الزيارة الثانية لجميع الأسرى باستثناء معتقلي القدس وفلسطين المحتلة عام 1948، وكذلك معاناة الأسرى المرضى وملف الاعتقال الإداري، وزاد إطلاق النار المباشر على الفلسطينيين واعتقالهم جرحى من المعاناة عشرات المرات.

القدس العربي، لندن، 2017/1/4

٤٤. الاحتلال اعتقل 6,440 مواطناً خلال العام المنصرم منهم 1,332 طفلاً وقاصراً

القدس العربي - فادي أبو سعدى: كشف تقرير صادر عن نادي الأسير الفلسطيني ومؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان ومركز الميزان لحقوق الإنسان أن 6,440 فلسطينياً اعتقلتهم سلطات الاحتلال الإسرائيلي من الضفة الغربية وقطاع غزة خلال العام المنصرم 2016، من بينهم 1,332 طفلاً وقاصراً و164 امرأة. وبلغ عدد الأسرى في سجون الاحتلال حتى نهاية العام الماضي نحو 7,000 أسير منهم نحو 300 قاصر و53 أسيرة بينهم 11 فتاة قاصر و700 أسير إداري و22 صحافياً.

القدس العربي، لندن، 2017/1/4

٤٥. الاحتلال يعتقل 37 مواطناً على الأقل خلال مدهامات واسعة في الضفة

قال نادي الأسير، يوم الثلاثاء، إن قوات الاحتلال الإسرائيلي شنت حملة اعتقالات واسعة في محافظات الضفة طالت 37 مواطناً. وأوضح النادي في بيان صحفي، أن عشرة مواطنين جرى اعتقالهم من عدة مناطق في محافظة نابلس.

ومن بلدة بيت فجار في محافظة بيت لحم اعتقل سبعة فتية إضافة إلى مواطن من بلدة مراح رباح، ومخيم عايدة. كما جرى اعتقال ستة مواطنين على الأقل من عدة بلدات في محافظة رام الله والبيرة. وفي محافظة الخليل اعتقل سبعة مواطنين. وذكر نادي الأسير أن ثلاثة مواطنين جرى اعتقالهم من محافظة قلقيلية. يشار إلى أن مواطناً اعتقل من بلدة قطنة بالقدس وهو محمد هاشم فقيه.

وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، 2017/1/3

٤٦. طائرات إسرائيلية ترش مناطق حدود غزة الزراعية بمبيدات ضارة

غزة - «القدس العربي»: أعلنت وزارة الزراعة في قطاع غزة أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي شرعت منذ أمس الثلاثاء، بعمليات رش للمناطق الشرقية لبلدة بيت حانون شمال قطاع غزة بالمبيدات الحشرية بشكل كثيف، عبر طائرات خفيفة، في خطوة من شأنها إتلاف المناطق الزراعية في تلك المنطقة.

القدس العربي، لندن، 2017/1/4

٤٧. "حريات": "إسرائيل" تستخدم الأسرى في سجونها ورقة للمساومة والابتزاز السياسي

أدان مركز الدفاع عن الحريات والحقوق المدنية "حريات" القرارات التي اتخذها المجلس الوزاري المصغر للحكومة الإسرائيلية، والتي اشتملت على تشديد ظروف اعتقال أسرى حماس، وتقليص زياراتهم، ووقف إعادة جثامين منفذي العمليات المنتمين للحركة، ودفنهم في مقابر الأرقام. واعتبر "حريات" أن هذه الإجراءات العقابية التي تنتهك المواثيق والاتفاقيات الدولية وترتقي إلى مستوى جريمة حرب، لن تؤدي إلا لإرضاء الشارع الإسرائيلي الذي ينزح نحو اليمين والتطرف، وأن طريق استرجاع الجنود المفقودين لن يتحقق بالعقوبات الجماعية واستخدام الأسرى ورقة للمساومة والابتزاز كما أثبتت التجارب السابقة، وإنما بإطلاق سراح الأسرى وفي مقدمتهم محررو صفقة وفاء الأحرار الذين أعادت سلطات الاحتلال اعتقالهم ومحاكمتهم من دون وجه حق.

وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، 2017/1/3

٤٨. الاحتلال يهدم منشآت في طانا شمال الضفة الغربية

نابلس - عاطف دغلس: بدأت قوات الاحتلال الإسرائيلي عمليات هدم واسعة لمنازل المواطنين ومنشآتهم السكنية والخاصة بتربية المواشي في خربة طانا قرب بلدة بيت فوريك (شمال الضفة الغربية)، وصادرت عددا من المركبات الخاصة بالمواطنين. وداهمت أكثر من عشرين سيارة عسكرية وأربع جرافات ضخمة الخربة، صباح يوم الثلاثاء، واقتحمت منازل مواطنين وخيمهم المبنية من القماش والصفائح المعدنية وهدمتها بالكامل. وقال منير محمود -مواطن من الخربة- إن أكثر من ستين جنديا إسرائيليا اقتحموا القرية وأحاطوها من جميع الجوانب وحالوا دون دخول أي من المواطنين والمسؤولين الفلسطينيين من خارجها، ثم هدموا منشآت المواطنين.

الجزيرة. نت، الدوحة، 2017/1/3

٤٩. القدس تودع عاما أثقلته انتهاكات الاحتلال

ودعت مدينة القدس المحتلة عاما قاسيا أثقلته انتهاكات الاحتلال لأغلب حقوق ساكنيها وعلى رأسها الحق في الحرية والسكن، فواصلت الإعدامات الميدانية وسياسة هدم المنازل والمنشآت المدنية واعتقال المقدسيين، خاصة الأطفال، وانتهاك حرمة المقدسات.

فقد أوضحت دراسة إحصائية أعدها مركز القدس لدراسات الشأن الإسرائيلي والفلسطيني أن القدس قدمت في العام المنقضي 24 شهيدا من بين 126 شهيدا فلسطينيا ارتقوا خلال 2016. مؤكدا تركيز الاحتلال على القتل غاية أولى وليس وسيلة دفاعية. أما على صعيد الاعتقالات فأفادت لجنة أهالي الأسرى في القدس بأن سلطات الاحتلال اعتقلت في العام الماضي 2029 مقدسيا، بينهم 757 طفلا و 79 سيدة.

الجزيرة. نت، الدوحة، 2017/1/1

٥٠. ماذا تريد "إسرائيل" من مشروع "وجه القدس" التهودي؟

غزة - أحمد صقر: في خطوة "تهويدية" جديدة، تعمل "إسرائيل" على تغييب المعلم الأثري التاريخي لمدينة القدس المحتلة، عبر خلق وجه جديد للمدينة المقدسة، وتغيير المشهد العام لها، وهو ما يهدف -بحسب خبراء في الشأن المقدسي- إلى جعل المدينة العربية الإسلامية جاذبة للسكان الإسرائيليين؛ من خلال توظيف البعد الاقتصادي والديني. وأوضح المختص في شؤون القدس والأقصى، محمود أبو عطا، أن الاحتلال وضع في تشرين الأول/ أكتوبر الماضي، حجر الأساس للمرحلة الأولى من مشروع "وجه القدس" التهودي ضمن مخطط "القدس الكبرى" بتكلفة 350 مليون دولار، مشيرا إلى أن التكلفة الإجمالية للمشروع الذي يطلق عليه "الحي الاقتصادي" تبلغ نحو 2.5 مليار دولار. وقال لـ"عربي21" إن "مساحة المشروع الذي سيبنى في المدخل الغربي للقدس؛ تبلغ 211 دونما، ويحتوي على مراكز تجارية وسياحية وترفيهية وسلسلة فنادق، ومركز مؤتمرات"، لافتا إلى أن المشروع "سيوفر أكثر من 40 ألف فرصة عمل للإسرائيليين". وأكد أن "الإسرائيليين يعدون هذا المشروع الاستراتيجي؛ الأكثر أهمية لمستقبل القدس، وهو ما يتطلب مزيدا من مصادرة الأراضي والاستيطان، والإسراع في تهويد المدينة المقدسة". من جانبه؛ قال خبير الخرائط ونظم المعلومات الجغرافية، ومسؤول ملف الخرائط في "بيت الشرق" بالقدس المحتلة، خليل النكجي، إن هذا المشروع التهودي "له مجموعة من الأهداف الاستراتيجية، منها تغيير المشهد العام لمدينة القدس التاريخية، حيث إن القادم من الناحية الغربية باتجاه الشرق؛ يشعر أنه في مدينة عصرية ليس لها علاقة بالتاريخ". وأضاف لـ"عربي21": "يترتب على ذلك؛ إزالة بقايا قريتي لفتا والشيخ بدر في هذه المنطقة، واستبدالهما بمباني عصرية بثوب إسرائيلي".

موقع عربي21، 2017/1/3

٥١. "القدس الدولية" تصدر ملفاً معلوماتياً لتطورات القدس عام 2016

أصدرت مؤسسة القدس الدولية، ومقرها الرئيسي في العاصمة اللبنانية بيروت، يوم الثلاثاء، ملفاً معلوماتياً لعام 2016 يسلط الضوء على أبرز التطورات والمواقف المتعلقة بالقدس بالأرقام ضمن مسارات عدة يلخصان واقع مدينة القدس المحتلة، أبرزها تطوّر مشروع التهويد الديني والثقافي للاحتلال "الإسرائيلي" في القدس وما يعانيه المسجد الأقصى المبارك من اعتداءات متواصلة من قبل الاحتلال "الإسرائيلي" ومستوطنيه.

وأكدت المؤسسة أن عام 2016 شهد حراكاً كبيراً تجاه تطور الأحداث في القدس عامة والمسجد الأقصى خاصة، وسط تزايد الاستيطان، وارتفاع وتيرة هدم المنازل، ومحاولة تكريس التقسيم الزمني والمكاني للمسجد الأقصى كأمر واقع.

وأوضحت المؤسسة: أن عام 2016 اتسم باستمرار الاعتداءات "الإسرائيلية" على الأقصى ومزيداً من الإمعان في إبعاد المرابطين والمرابطات، بالتزامن مع تزايد استهداف موظفي الأوقاف وحراس الأقصى. وسُجِّل أكثر من مئة اعتداء على المسجد الأقصى في عام 2016 الذي شهد زيادة كبيرة في عدد المقتحمين للمسجد الأقصى، وسط محاولات غير مسبوقه من قبل الحكومة "الإسرائيلية" لتعطيل عمل دائرة الأوقاف، إضافة لزيادة استنزافات المتطرفين المقتحمين العدوانية، وازدياد محاولات أداء الطقوس الدينية من قبلهم داخل المسجد. وبمقابل ذلك، ازدادت وبصورة ملحوظة عمليات إبعاد المصلين عن المسجد الأقصى وعن مدينة القدس، واستمر منع عشرات النساء من دخول المسجد للصلاة".

مؤسسة القدس الدولية، بيروت، 2017/1/3

٥٢. مستوطنون يبنون بؤرة استيطانية جديدة بالأغوار

"وفا": قال مسؤول ملف الأغوار في محافظة طوباس والأغوار الشمالية، معتز بشارات، إن مجموعة من المستوطنين قاموا، يوم الثلاثاء، بوضع هيكل خشبي لغرفة سكنية وحظيرة أغنام في منطقة المزوكح بالأغوار الشمالية.

وأضاف بشارات أن البؤرة الجديدة تقع على مقربة من معسكرات تابعة للاحتلال وتجمعات سكنية فلسطينية، منها خربة سمرا، وخربة مكحول، وهناك متابعات من قبل المحافظة في هذا الإطار.

وأشار إلى أن هناك دعوات من قبل المؤسسات للتضامن مع أهالي الأغوار لمواجهة سياسة المصادرة والاستيلاء على المزيد من أراضي الفلسطينيين.

الحياة الجديدة، رام الله، 2017/1/3

٥٣. التمييز العنصري وراء ارتفاع ضحايا الطرق لدى فلسطيني 48

الناصرة - برهوم جريسي: كشفت الإحصائيات الإسرائيلية، عن مقتل 371 شخصا في حوادث الطرق، من بينهم 120 ضحية من فلسطيني 48، يشكلون 32% من مجموع القتلى، وهي نسبة مرتفعة جدا مقارنة بنسبتهم من بين السكان، التي تقل عن 18%.
وإذا كانت حوادث الطرق مأساة على المستوى العالمي، فإنه حينما نتحدث عن ارتفاع أعداد القتلى بين فلسطيني 48 بحوالي ضعف نسبتهم من بين السكان، فإن المسببات الأساسية لهذه الظاهرة، تعود إلى سياسة التمييز العنصري، التي ينجم عنها سوء البنى التحتية في مناطق بلدات 48، وفق اعتراف تقارير رسمية إسرائيلية، وأبحاث مهنية على مر السنين.
ونسبة فلسطيني 48 من بين إجمالي قتلى حوادث الطرق شبه ثابتة على الأقل في العقدين الأخيرين. وهذه الإحصائية تعني أن أعداد القتلى بين فلسطيني 48 تعادل 3 أضعاف النسبة بين اليهود، الذي بينهم يصل المعدل إلى 4 قتلى من كل مائة ألف نسمة، بينما لدى فلسطيني 48 فإن المعدل يرتفع إلى 12 قتيلا من كل مائة ألف نسمة.

الغد، عمان، 2017/1/4

٥٤. الاحتلال يخطر بوقف العمل في ست آبار مياه في بلدة الخضر

أخطرت قوات الاحتلال الإسرائيلي، اليوم الثلاثاء، بوقف العمل في ست آبار لتجميع مياه الأمطار، في بلدة الخضر، جنوب بيت لحم. وقال منسق لجنة مقاومة الجدار والاستيطان في بلدة الخضر أحمد صلاح لـ"وفا"، إن قوات الاحتلال أخطرت مزارعين بوقف البناء في آبار مياه تقع في أراضي واديي الولجية والشامي جنوب البلدة، بحجة عدم الترخيص.
وأشار صلاح إلى أن الأيام الثلاثة الماضية شهدت تصعيدا من قبل الاحتلال بحق المزارعين وممتلكاتهم، خاصة الغرف الزراعية وآبار المياه.

وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، 2017/1/3

٥٥. "الأهرام": مكاسب مصر من إنشاء منطقة حرة مع غزة 2.5 مليار دولار تجارة واستثمار 9.5 مليار

ودائع

محمد محروس: تمثل غزة كنزا اقتصاديا واستراتيجيا لمصر حال نجاحها في تحويل القطاع الذي يصل عدد سكانه لمليون نسمة إلى سوق للمنتجات المصرية، بديلا عن إسرائيل التي توفر نحو 60% من احتياجاته، وتركيا والصين اللتان تستأثران بحجم كبير من تجارة الملابس والجلود.

وتتشكل حاليا إرهابات إنشاء منطقة تجارية حرة بين مصر وغزة، لتصبح نافذة لترويج المنتجات المصرية بالقطاع، وخلق الآلاف من فرص العمل للمصريين، علاوة على الاستفادة من معدل الإنفاق الشهري للأسر الغزوية الذي بلغ عام ٢٠١١ نحو 729.3 دينار أردني تعادل حاليا نحو ١٨ ألف جنيه مصري.

وبحسب المركز الفلسطيني للإحصاء، فإن أكثر من ثلث السكان الفلسطينيين البالغ عددهم 4.8 مليون نسمة يقيمون في قطاع غزة، الذي لا تتجاوز مساحته ٣٦٠ كيلو مترا.

وأكدت دراسة للمعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، نشرت في نوفمبر الماضي، أن المنطقة التجارية الحرة تشكل حلاً للعديد من المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها أهل شبه جزيرة سيناء المصرية (شمال شرق) الحدودية مع غزة، إنها قد توفر دخل لمصر يقدر بحوالي 2.5 مليار دولار في العام، الأمر الذي سيضعف من حالة الضمان والأمان الاقتصادي بمصر.

ووفقا للدراسة، التي أعدها الباحث محمد أبو سعدة، فإن مصر يمكنها أن تستفيد من مصادر التمويل في غزة في ضوء الوضع الاقتصادي الراهن، خاصة في ظل وجود نحو 9.6 مليار دولار ودائع للعملاء بالبنوك الفلسطينية بغزة، كما يوجد حوالي 10 مليارات دولار تدخل سنوياً كسيولة للتجارة في القطاع.

وبحسب وكالة الصحافة الفلسطينية، فإن حجم التبادل التجاري الفلسطيني المصري ضئيل جدا، فقيمة الصادرات المصرية لم تتجاوز بين 67.461 مليون دولار خلال العام 2015، تحتل بها المرتبة التاسعة من حيث حجم الصادرات لفلسطين.

الأهرام، القاهرة، 2017/1/1

٥٦. تقديرات إسرائيلية: علاقتنا مع مصر في أفضل حال

ينشر معهد أبحاث الأمن القومي في إسرائيل، سنويا، "تقديرات استراتيجية من أجل إسرائيل". من بين المواضيع البارزة في هذا العام، الوضع الراهن في مصر والعلاقات بينها وبين إسرائيل. ويحيى التقرير الذي قُدّم إلى الرئيس الإسرائيلي، باهتمام كبير في أوساط السياسيين، العسكريين، ورجال الاستخبارات، وإعلاميين في إسرائيل. تضمن التقرير هذا العام تقديرا مثيرا للاهتمام للباحث إفرام كام حول الوضع في مصر.

وبخصوص العلاقات بين مصر وإسرائيل، يقتبس الكاتب أقوال جهات إسرائيلية تشهد أن "العلاقات بين البلدين لم تكن في يوم من الأيام أفضل مما هي عليه الآن". وينسب الكاتب التقارب بين إسرائيل ومصر إلى التعاون في المجال الأمني: "تدعم إسرائيل بشكل فعال الجهود المصرية للقضاء

على مراكز الإرهاب في سيناء، لا سيّما أنها سمحت بإدخال القوات العسكرية المصرية إلى سيناء.. وتساعد الجيش المصري من خلال نقل معلومات استخباراتية وربما هناك تعاون بين البلدين من خلال الآخرين".

موقع وطن يغرد خارج السرب، واشنطن، 20169/1/3

٥٧. سفير تركيا لدى فلسطين يتفقد مشاريع تمويلها بلاده في غزة

غزة - «الأناضول»: تفقد السفير التركي الجديد، في فلسطين، غورجان تورك أوغلو، أمس، مشاريع إغاثية وإنسانية تنفذها بلاده في قطاع غزة. وزار تورك أوغلو، الذي وصل أمس في زيارة هي الأولى له لقطاع غزة، منذ توليه منصبه بداية شهر ديسمبر/كانون أول الماضي، مستشفى «الصدقة التركي الفلسطيني»، الذي تمّول الحكومة التركية بناءه.

وتفقد كذلك، وحدات سكنية، تمويلها وكالة التعاون والتنسيق التركية «تيكا»، لمتضرري الحرب الإسرائيلية الأخيرة على قطاع غزة صيف 2014. واطلع تورك أوغلو على سير العمل في مشروع تأهيل وتدريب معاقبي الحروب الإسرائيلية على غزة المعروف باسم «إرادة» داخل الجامعة الإسلامية في مدينة غزة، والممول من تركيا، والذي يخدم نحو 500 شخص في مجال الحرف اليدوية.

وقال على هامش جولته: «جنّت بعد تولي مناصبي في زيارة هي الأولى لغزة لتفقد المشاريع الإنسانية والإغاثية التي تمويلها تركيا». وأضاف: «المشاريع التركية في غزة ذات أهمية كبيرة، ونحن نعمل على دعم قطاع الصحة، والتعليم، والمياه، والطاقة». ولفت إلى أن هدف تلك المشاريع هو «التخفيف عن معاناة أهالي قطاع غزة الذين يعانون من الحصار والحروب والاحتلال». وأوضح أن تركيا ستبقى «داعماً للفلسطينيين في كل وقت، وسندعمهم بمزيد من المشاريع الإنسانية».

وعن أزمة الكهرباء المستمرة التي يعاني منها قطاع غزة، قال تورك أوغلو، إن وزير الطاقة والموارد الطبيعية التركي يعمل في الفترة الحالية على دراسة مشاريع وحلول تخص الكهرباء الذي يعاني منها أهالي القطاع. القدس العربي، لندن، 2017/1/4

٥٨. «ناشيونال إنترست»: لا خلايا لتنظيم «داعش» في المناطق الفلسطينية ولديه متعاطفون داخل «إسرائيل»

لندن . إبراهيم درويش: هل تنظيم «داعش» يمثل خطراً على إسرائيل؟ سؤال طرحه الباحث مارسيل سير، المدير المساعد لمعهد الآثار البروتستانتية الألماني في القدس في مجلة «ناشيونال إنترست»

مشيراً في البداية إلى تهديدات زعيم التنظيم أبو بكر البغدادي نهاية عام 2015 والذي قال إن فلسطين لن تكون أرض اليهود بل مقبرتهم.

وفي محاولة للإجابة مدى خطورة التنظيم على أمن إسرائيل يرى الكاتب تحليل ثلاثة مساح لنشاطاته الأول في سيناء والجولان والثاني في المناطق الفلسطينية المحتلة والثالث في داخل إسرائيل.

فمن ناحية جبهة سيناء المصرية شن التنظيم الذي أطلق على نفسه ولاية سيناء في السنوات الماضية سلسلة من العمليات الدموية ضد قوات الأمن والجيش المصريين وأدى لمقتل المئات من عناصر الأمن. ومنذ صيف 2016 بدأت عمليات الجيش المصري ببناء زخم لها ضد الجهاديين في سيناء بدرجة خفت فيها وتيرة الهجمات.

ولا تزال الحدود المصرية . الإسرائيلية هادئة إلا أن قادة الجيش الإسرائيلي يعتقدون أن التنظيم قد يوجه ضرباته في النهاية لإسرائيل ولهذا بدأوا بتكثيف الرقابة على المناطق الحدودية.

وهذا الوضع بخلاف ما يجري في سوريا من حرب أهلية، فالساحة مشتعلة وتشارك فيها فصائل عدة. وشهدت المناطق الحدودية عدداً من الحوادث على الحدود في العام الماضي وتتراوح بين إطلاق قنابل هاون وقذائف مدفعية أطلقت على دوريات الحراسة الإسرائيلية.

وحافظت إسرائيل على قوة الردع من خلال غارات جوية منقطة داخل الأراضي السورية والتي استهدفت في الغالب مواقع أو قوافل أسلحة في طريقها إلى حزب الله اللبناني المتحالف مع النظام السوري لبشار الأسد.

ويشير الكاتب إلى جبهة أخرى على الجيش الإسرائيلي مراقبتها وهي الأردن ومحاولة التنظيم زعزعة المملكة الهاشمية هناك. فالعناصر المحبطة من الإخوان المسلمين والسلفيين الفلسطينيين والبدو قد تمثل أرضية خصبة لتجنيد عناصر جديدة لتنظيم «الدولة». وحتى هذا الوقت أثبتت قوات الأمن الأردن قدرة وولاء للحكومة لمواجهة التهديد النابع من تنظيم «الدولة».

المناطق الفلسطينية وغزة

أما عن المناطق الفلسطينية فلا توجد أدلة عن وجود حقيقي لتنظيم «الدولة» فيها. ويظل الدعم محدوداً في المناطق الفلسطينية للجهاديين بسبب العمل الأمني الفعال الذي تقوم به أجهزة الأمن الإسرائيلية وبالتعاون أحياناً مع أجهزة الأمن الفلسطينية.

وكشفت الاستطلاعات أن 3% من الفلسطينيين تعتبر تنظيم «الدولة» مسلم مقارنة مع 9% سجلت في قطاع غزة. ويقول الكاتب إن التنظيم مع ذلك يحاول تحريض الفلسطينيين على عمليات ضد

إسرائيل ومن بين الكثير من الهجمات التي قتل في 40 إسرائيل في الفترة ما بين تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر العام الماضي. وعلى خلاف الحضور الكامل للجهاديين في الضفة فالوضع في غزة مختلف خاصة أن السلفية متجذرة فيه وهناك بعض التتوعات السلفية أعلنت ولاءها لأبي بكر البغدادي. ويقول إن الجماعات السلفية ترغب بجر إسرائيل إلى مواجهة جديدة من خلال إطلاق صواريخ أو زرع عبوات بدائية الصنع قرب الحدود. وأي مواجهة جديد ستؤدي لإضعاف حركة حماس التي تسيطر على القطاع وبالتالي استعادة الجماعات السلفية التي تريد إقامة «دولة إسلامية». ومن هنا تتعامل حماس معها كتهديد وتقوم بملاحقتها وتحديد نشاطها. ولهذا يرى الكاتب ضرورة استمرار إسرائيل في مراقبة نشاطات السلفيين في القطاع والجماعات المتعاطفة مع تنظيم «الدولة» فيه.

داخل إسرائيل

المسرح الثالث والذي يعتقد الكاتب أنه الأكثر خطورة نابع من دعم بعض الفلسطينيين داخل إسرائيل أو مناطق الـ48 لتنظيم «الدولة». فقد لاحظ جهاز الأمن الداخلي (شين بيت) عدداً من الهجمات التي استلهمها منفذوها من أفكار تنظيم «الدولة» واعتبرها تهديداً خطيراً على إسرائيل. وتعتبر الإنترنت من أهم وسائل التجنيد والإلهام للعرب داخل إسرائيل. وحسب الاستطلاعات فإن نسبة 16% من فلسطيني الـ48 توافق على فكرة تنظيم «الدولة» وهي نسبة عالية مقارنة مع مواقف الرأي العام في دول عربية أخرى مثل الأردن (3%) أو لبنان (صفر). وألقت قوات الأمن الإسرائيلية في عام 2015 على حوالي 40 إسرائيلياً بتهمة تقديم الدعم لتنظيم «الدولة». وفي عام 2016 سجن 46 إسرائيلياً بتهمة إقامة علاقة مع الجهاديين. واستطاعت أجهزة الأمن الإسرائيلية إحباط وتحييد معظم الخلايا وهي في مراحلها الأولى. وفي النهاية يرى الكاتب أن تنظيم «الدولة» يمثل تهديداً رئيسياً للدولة اليهودية. أما الجماعات المرتبطة بالتنظيم على الحدود السورية والمصرية فلا تمثل خطراً وجودياً وحتى لو قررت هذه افعال مواجهة مع إسرائيل فلم تجرب من قبل القتال ضد دولة مسلحة بأقوى أنظمة السلاح في العالم.

القدس العربي، لندن، 2017/1/4

٥٩. ملبورن: اعتراضات على اقتراح "أبوت" نقل سفارة أستراليا بـ"إسرائيل" إلى القدس

ملبورن/ رجب شاكار: لاقى اقتراح رئيس الوزراء الأسترالي السابق توني أبوت بشأن نقل سفارة بلاده في إسرائيل من تل أبيب إلى القدس، اعتراضات من أعضاء في حكومته السابقة.

وجاءت الاعتراضات من زعيم الحزب الوطني المشارك في الائتلاف الحاكم بارنابي جويس الذي كان وزير الزراعة في حكومة أبوت ويشغل حالياً منصب نائب رئيس الوزراء في الحكومة الحالية، ووزيرة الخارجية جولي بيثوب التي كانت تشغل نفس المنصب في حكومة أبوت. وكان أبوت، النائب في البرلمان عن الحزب الليبرالي، صرح يوم الأحد الماضي، أن بلاده يمكن أن تعبر عن دعمها الذي لا يتزعزع لإسرائيل، الدولة الليبرالية والديمقراطية الوحيدة في منطقتها، عبر نقل سفارتها في إسرائيل من تل أبيب إلى القدس، في حال أقدمت الولايات المتحدة على خطوة مماثلة.

كما اقترح أبوت وقف المساعدات التي تقدمها أستراليا إلى السلطة الفلسطينية، قائلاً إنها تصل إلى "الإرهابيين وعائلاتهم".

ووصف جويس في تصريحات لقناة ABC الأسترالية، اقتراح أبوت بأنه عديم الفائدة. وأكدت وزيرة الخارجية بيثوب أنها لا تقبل اقتراح أبوت، وأنه لا توجد خطط لنقل سفارة بلادها إلى القدس. ودافعت بيثوب عن نظام المساعدات الحالي في مواجهة اقتراح أبوت بوقف المساعدات إلى السلطة الفلسطينية، قائلة إن نظام المساعدات الأسترالي يقوم بدراسة جيدة للمخاطر المحتملة، كما تولي الحكومات والهيئات الشريكة الاهتمام اللازم بالأمر.

وبدوره أكد وزير الهجرة الأسترالي بيتر دوتون، في تصريحات لراديو 2B، أن نظام المساعدات الأسترالي يتمتع برقابة صارمة، ولا يستفيد من مساعداته الأشخاص الذين يقومون بتصرفات خاطئة. ومن المزمع أن تقدم وزارتا الخارجية والتجارة الأستراليتين مساعدات بقيمة 43.6 مليون دولار إلى فلسطين، يتم توصيلها من خلال الأمم المتحدة وعدد من منظمات المجتمع المدني.

وكالة الأناضول للأخبار ، 2016/1/4

٦٠. القناة الإسرائيلية الثانية: ترامب سيحوّل نتنياهو إلى ملك.. والقناة العاشرة تحذّر

غزة- صالح النعامي: واصلت وسائل الإعلام الإسرائيلية استشراف العوائد الإيجابية التي سيجنيها رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، من تولي الرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب، مقاليد الأمور بعد العشرين من كانون الثاني/يناير الجاري.

وتوقعت قناة التلفزة الإسرائيلية الثانية أن يسهم فوز ترامب في ضمان بقاء نتنياهو على رأس الحكم في تل أبيب إلى أجل بعيد، على اعتبار أن الرئيس الأمريكي الجديد سيساعده على أن يقدم نفسه أمام الجمهور الإسرائيلي بوصفه "الوحيد الذي قضى على فكرة الدولة الفلسطينية".

وأشارت القناة في تعليق لها الليلة الماضية، تابعتة "عربي 21"، إلى أنه سيكون بالإمكان وصف نتياهو ب"الملك لأنه أمضى أطول فترة في رئاسة الوزراء علاوة على أن الظروف تخدمه بشكل يسمح له بمواصلة الحكم دون عوائق"، ولفقت إلى أن مكانته في اليمين تحديدا ستتعاظم في الوقت الذي لا يوجد فيه من يهدد مكانته داخل الوسط أو اليسار، كما دلت استطلاعات الرأي العام. في المقابل، حذرت قناة التلفزة الإسرائيلية العاشرة من خطورة المبالغة في الرهان على ترامب. وفي تعليق بثته الليلة الماضية، وتابعتة "عربي 21"؛ قال ندادف إيال، معلق القناة للشؤون الخارجية إن ترامب "غريب الأطوار ولا يمكن توقع تصرفاته، وهو في النهاية لا يرى إلا نفسه، وبإمكانه تبعا لذلك أن يتخلى عن أي أحد إذا كان ذلك يتعارض مع مصالحه".

موقع "عربي 21"، 2017/1/4

٦١. تقرير: لهذه الأسباب تعدّ "إسرائيل" القرار 2334 خطيراً

رام الله - عبد الرؤوف أرناؤوط: على مدى سنوات عديدة تولى الآن بيكر، المستشار القانوني السابق ونائب المدير العام السابق لوزارة الخارجية الإسرائيلية، مهمة المراجعة القانونية لأي تقاضيات مع الفلسطينيين وهو الآن يعتبر قرار مجلس الأمن الدولي 2334 هو الأول الذي يشير إلى حدود الرابع من حزيران 1967.

وأشار في ورقة موقف وصلت نسخة عنها لـ«الأيام» إلى «أن الإشارة إلى (خطوط 4 حزيران 1967) كأساس للمفاوضات تبدو عنصراً جديداً»، لافتاً إلى أن قرار مجلس الأمن 242 الذي جرت على أساسه المفاوضات حتى الآن «يدعو إلى التفاوض على «حدود آمنة ومعترف بها» وقال، «اتفاقات أوسلو بين إسرائيل والفلسطينيين لا تتضمن إشارة محددة إلى حدود العام 1967».

واعتبر بيكر أن «الولايات المتحدة الأميركية، من خلال قرارها عدم الاعتراض على القرار، مكنت مجلس الأمن من قبول قرار يشير إلى (الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية)». وقال بيكر بهذا الشأن، «هذا يمثل خروجاً خطيراً، وحتى غير مسؤول عن سياسة الولايات المتحدة التي طالما نادى بتسوية تفاوضية لقضايا الوضع الدائم، القدس، والحدود».

لهذه الأسباب تعتبر

من جانب آخر، فإن ثمة مخاوف إسرائيلية من أن القرار يساهم في دفع المحكمة الجنائية الدولية إلى اتخاذ القرار بفتح تحقيق شامل بالوضع في الأراضي المحتلة فضلاً عن إفساح المجال أمام فلسطينيين لمحاكمة مسؤولين إسرائيليين في محاكم وطنية.

ترى بنينا شارفيت باروخ، التي خدمت على مدى 25 عاما في دائرة القانون الدولي في الجيش الإسرائيلي، ترأست في 5 سنوات منها هذه الدائرة، أن «القرار 2334 هو إدانة شديدة لسياسة الحكومة الإسرائيلية بشأن المستوطنات» وقالت في ورقة موقف وصلت نسخة عنها لـ«الأيام»، «لا ينبغي الاستهانة بالضرر الذي يتسببه القرار بإسرائيل في الساحة الدولية وعلاقتها مع الدول الأجنبية والهيئات الدولية، بما في ذلك في المجالات القانونية والاقتصادية».

وبعد إشارتها إلى مضامين القرار بأنه يعتبر المستوطنات غير شرعية قالت باروخ، «لهذه المناقشة أهمية خاصة للدراسة الأولية الجارية من قبل مدعي المحكمة الجنائية الدولية لغرض اتخاذ قرار بفتح تحقيق ضد إسرائيل بتهمة ارتكاب جرائم حرب في (فلسطين) منذ حزيران العام 2014، بعد انضمام (فلسطين) إلى المحكمة الجنائية الدولية في أوائل العام 2015، وهذا الفحص يشير، في جملة أمور، إلى سياسة المستوطنات التي بموجب بند في معاهدة روما، التي أسست المحكمة الجنائية الدولية، من شأنه أن يعتبر جريمة حرب، على سبيل المثال، نقل سكان دولة الاحتلال إلى الأراضي المحتلة».

وأضافت، «قرار مجلس الأمن قد يشكل وزنا إضافيا لصالح فتح تحقيق ضد المسؤولين عن سياسة الاستيطان، وبعد ذلك يمكن أن يؤثر على قرار تقديم لائحة اتهام ضدهم. وفي الوقت نفسه، فإن هذا لا يعني أنه سيكون من المستحيل تقديم الحجج القانونية بأن لا جرائم حرب قد ارتكبت» وتابعت باروخ، «قد يؤدي القرار أيضا إلى محاولات لإقامة الدعوى الجنائية في مختلف البلدان وفقا لمبدأ (الولاية القضائية العالمية) الذي يسمح لتقديم لوائح اتهام بارتكاب جرائم حرب حتى في حال عدم وجود أي صلة لهذا البلد الذي تجري فيه المداومات».

كما تخشى إسرائيل من أن القرار يساهم في زيادة مخاطر تقديم إسرائيليين في بعض المناصب السياسية والعسكرية للمحاكمة أمام المحكمة الجنائية الدولية ويزيد من المقاطعة لإسرائيل فضلا عن أنه يؤكد على أن القدس الشرقية مدينة محتلة.

فقد حدد عاموس يدلين، الرئيس السابق لجهاز الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية (أمان)، 7 أسباب تجعل القرار من وجهة نظره خطيرا وقال في ورقة موقف وصلت نسخة عنها لـ«الأيام»، «أولا، من وجهة نظر إسرائيل، فإن النهج الكامن وراء القرار 2334، (الحائط الغربي هو بمكانة مستوطنة يتسهار)، أو (حي راموت في القدس يعادل مستوطنة إيلون موريه)، يلغي أي فرص لمفاوضات نحو ترتيب الدولتين».

وأضاف، «ثانيا، يكافئ القرار التعنت الفلسطيني، والاستراتيجية الفلسطينية بتجنب المفاوضات مع إسرائيل، والتوقعات هي أن الساحة الدولية سوف تملي محددات للحل. ولذلك، فإن القرار سيشجع

الفلسطينيين على التمسك برفضهم للعودة إلى طاولة المفاوضات وإظهار المرونة المطلوبة في أي مفاوضات حقيقية». وتابع يدلين، «ثالثاً، زاد القرار من مخاطر تقديم إسرائيليين في بعض المناصب السياسية والعسكرية للمحاكمة أمام المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي». وأشار إلى انه «رابعاً، إن حركة نزع الشرعية ومقاطعة إسرائيل ستصبح أقوى وتحصل على التشجيع المعنوي والسياسي، والتي يمكن أن تترجم إلى تدابير قانونية وسياسية وشعبية، واقتصادية» وقال، «خامساً، يضع القرار الموضوع الإسرائيلي محل خلاف بين الأميركيين الديمقراطيين والجمهوريين ويهدد الدعم الأميركي المشترك لإسرائيل والقائم منذ فترة طويلة». وأضاف، «سادساً، القرار يضر بالردع الإسرائيلي، لأن جزءاً كبيراً منه يعتمد على التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة ودعمها لإسرائيل». وتابع يدلين، «سابعاً، التقرير المشار إليه في القرار، والذي تم الطلب من الأمين العام للأمم المتحدة تقديمه كل ثلاثة أشهر، سيضمن أن تشغل هذه المواضيع بشكل مستمر على حساب قضايا أكثر أهمية، وسوف يغذي استمرار الحملة لمكافحة إسرائيل».

الأيام، رام الله، 2017/1/3

٦٢. هل نحن بحاجة لإعادة إنتاج الحالة الوطنية الفلسطينية؟

أحمد الحيلة

شكل قرار مجلس الأمن المتعلق بإدانة الاستيطان الصهيوني والدعوة لوقفه، والصادر بامتناع الولايات المتحدة الأمريكية عن التصويت، مصدر ارتياح لدى القيادة الفلسطينية والدول العربية، ما استدعى رفضاً وغضباً صهيونياً على القرار وعلى إدارة الرئيس أوباما الذي ستنتهي ولايته في الـ 19 من الشهر الجاري.

ومع أن القرار يُعد خطوة إيجابية من حيث الشكل، إلا أنه لم يُضف مضموناً سياسياً جديداً للقضية الفلسطينية التي تراوح مكانها بتوقف مسار التسوية السياسية منذ حزيران/ يونيو 2014، نتيجة لرفض الاحتلال الالتزام بمفردات ومفاعيل الاتفاقيات السياسية الموقعة مع السلطة الفلسطينية، باستثناء التنسيق الأمني الذي يقع أثره الإيجابي على حماية المستوطنات والمستوطنين الذين يعيشون فساداً وإرهاباً في الضفة الغربية.

قرار مجلس الأمن الجديد في شكله، إنما هو قرار توافّق مع سيناريو الحل السياسي الذي غرقت فيه منظمة التحرير الفلسطينية منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي والقائم على حل الدولتين، وهو

السيناريو الذي تعاطت معه الإدارات الأمريكية حفاظاً منها على إدارة المفاوضات السياسية بين الفلسطينيين والاحتلال الإسرائيلي، لأن البديل يتجسد في تفاقم الأزمة وارتفاع مستوى العنف بين الطرفين، كنتيجة طبيعية لاندثار حلم الفلسطينيين في دولة على الأراضي المحتلة عام 1967م وما الموقف الأخير لوزير الخارجية الأمريكي جون كيري الخاص بعملية التسوية، الذي لاقى ارتياحاً لدى رئاسة السلطة الفلسطينية وبعض الدول العربية، إلا تعبيراً عن رغبة الإدارة الأمريكية في استمرار العملية السياسية رغم فقدان إعلان "كيري" لمفعوله السياسي مع نهاية ولاية الرئيس أوباما. البناء الدائم والمتكرر على تلك المواقف دون خطوات عملية، ودون إلزام حقيقي للاحتلال بها، وهو واقع الحال، يعد وهماً وسراباً فارغاً من مضمونه، ولا يخدم سوى الاحتلال المستفيد من تقطيع الوقت في خدمة الاستيطان ومشاريع التهويد التي لم تتوقف منذ عقود طويلة.

علّة القضية الفلسطينية مركّبة، ولكن العامل الداخلي فيها هو الأهم، وبدون إصلاحه سنبقى ندور في حلقة مفرغة، وسنبقى نشعر أننا ضحية للعجز العربي وفريسة للانحياز الغربي للاحتلال ومفاعيله الكارثية على الأرض والإنسان.

وقبل أن نتطرق للحديث عن المستقبل واقترح ما يمكن عمله لتحريك المياه الراكدة رغم الأوضاع الصعبة والمعقدة، لا بد من المرور سريعاً على المعوقات والإشكالات التي تتعرض لها القضية الفلسطينية، ومنها على سبيل المثال:

• انحياز الإدارات الأمريكية للاحتلال الإسرائيلي؛ فالرئيس أوباما الذي مرّر القرار في مجلس الأمن، هو ذاته الذي اعتمد أكبر قدر من المساعدات للكيان الإسرائيلي خلال العشر سنوات القادمة بواقع 38 مليار دولار أمريكي، إضافة إلى تسليمه الاحتلال الدفعة الأولى من طائرات الشبح (أف 35) لضمان تفوق الاحتلال الإسرائيلي في المنطقة المنهكة بصراعاتها الداخلية. هذا ناهيك عن إدارة ترامب القادمة التي يُرتقب أخذها مواقف أكثر تشدداً من الفلسطينيين، حيث دشّن ترامب مواقفه الاستباقية برفضه تمرير إدارة أوباما لقرار مجلس الأمن الداعي لوقف الاستيطان قائلاً "إن الأمم المتحدة لن تبقى على ما هي عليه بعد 20 كانون الثاني/يناير"، وهو تاريخ تسلمه إدارة البيت الأبيض.

• عدم تجاوز الاتحاد الأوروبي السقف الأمريكي بشأن القضية الفلسطينية وعموم القضايا الدولية، وما إعادة الحديث عن المبادرة الفرنسية المرتقب طرحها مجدداً بداية عام 2017م، والتي رفضها نتانياهو العام الماضي، إلا خطوة للاستهلاك الإعلامي، ولملاء الفراغ خشيةً من انهيار السلطة وتقدم قوى المقاومة الفلسطينية كبديل في مواجهة الاحتلال الذي يتمدد في الضفة الغربية عبر مشاريعه الاستيطانية.

• عجز الدول العربية، وانهيار منظومتها الإقليمية، واستنزافها في صراعات طائفية ومذهبية، علاوة على سعي العديد منها لمد جسور التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي طلباً لرضاه ولرضا الإدارة الأمريكية بذريعة مواجهة التمدد الإيراني في المنطقة، يعد وصفاً جديدة للتشرذم وتشنتت العرب والمسلمين العمق الطبيعي للقضية الفلسطينية.

• ضعف القيادة السياسية للشعب الفلسطيني المتمثلة بمنظمة التحرير والسلطة الفلسطينية، حيث ساهمت الثانية بتقويض الأولى، وفشلت هي إدارياً وسياسياً في تحقيق تطورات الشعب الفلسطيني عبر تسوية سياسية توقفت مفاعيلها، باستثناء التنسيق مع الاحتلال ولصالحه.

هذا بالإضافة إلى استمرار الانقسام السياسي بين حركتي فتح وحماس، وعجز قيادة حركة فتح والرئيس محمود عباس عن تجاوز الفيتو الصهيونى الأمريكي الراض للمصالحة الوطنية، خشية انهيار السلطة ومؤسساتها بوقف المساعدات المالية الخارجية..، ما حوّل السلطة الفلسطينية واقعياً لمجرد إدارة ذاتية ينهشها الفساد الإداري والمالي، والسياسي بتبديل الأولويات وتعاضم الانقسام الداخلي (عباس-دحلان/ فتح-حماس)، وانقطاع التواصل بين الضفة الغربية والقطاع.

وفي هذا السياق فإن إعلان الدكتور موسى أبو مرزوق القيادي في حماس، وبمعزل عن مدى صوابية هذا الموقف من عدمه..، فإن مجرد إعلانه عن خيار إقامة حكومة فيدرالية لجسر العلاقة بين الضفة والقطاع ولتجاوز أزمة الانقسام السياسي المتفاقم بين حركتي فتح وحماس، تعبير عن عمق الأزمة الفلسطينية الداخلية، وعجز الساسة عن قيادة المرحلة بكل تجلياتها الصعبة والمعقدة.

• أخيراً.. الإنسان محور الحدث والقضية؛ فدولة الاحتلال قامت على مقولة أرض بلا شعب لشعب بلا أرض، فكانت الديموغرافيا قلب الصراع منذ العام 1948، فتم تهجير الفلسطينيين قسراً من مدنهم وقراهم لصالح المهاجرين اليهود، كما تجلّت حرب الديموغرافيا في أعقد صورها في مدينة القدس التي يحاول الاحتلال الصهيوني تفرغها من الفلسطينيين كجزء من معركة التهويد بالتوازي مع تغيير معالم المدينة الإسلامية والمسيحية.

وإذا نظرنا في هذا الملف (عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي هجروا منها)، من الزاوية الفلسطينية وكيفية إدارة القيادة السياسية له؛ فإننا نجد أداءها ونتائج المفاوضات والاتفاقيات التي وقعت وما زالت تتمسك بها، قد أفضت - فالحكم على النتائج وليس النوايا - إلى تحقيق الرؤية الإسرائيلية بشكل كبير عبر التخلي عن حق العودة لأغلبية الشعب الفلسطيني الذي حمل عبء الثورة والنضال عبر قرن من الزمان.

وفي هذا السياق فقد كشف المركز الفلسطيني للإحصاء مؤخراً عن تعداد الشعب الفلسطيني، وفقاً للأرقام التالية: بلغ عدد الفلسطينيين نحو 7.12 مليون نسمة، منهم 88.4 مليون، ما نسبته 4.38%

تقريباً يعيشون في الضفة والقطاع (التي تتطلع السلطة لإقامة الدولة الفلسطينية عليها)، ومنهم 53.1 مليون، ما نسبته 12% تقريباً يعيشون تحت السيادة الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 48، ومنهم نحو 286.6 مليون يعيشون في الدول العربية وبقية دول العالم، أي ما نسبته 49.64% من الفلسطينيين يعيشون لاجئين ومبعدين قسراً عن وطنهم. وإذا كانت القيادة الفلسطينية العتيدة، أسقطت حق العودة عملياً من حساباتها السياسية بشهادة اتفاقية أوسلو والاتفاقيات السياسية الموقعة مع الاحتلال الإسرائيلي إلا من نسبة رمزية لا تتعدى 2% بأحسن تقدير مقارنة بما كان يفاوض عليه الرئيس الراحل ياسر عرفات، فإننا عملياً نقف أمام مشروع تصفية حقيقي للقضية الفلسطينية، هذا إن أحسنا الظن بأهداف وقدرات القيادة السياسية للشعب الفلسطيني.

أمام حجم هذه الكارثة التي تتعمق باستهداف التواجد الفلسطيني في دول الطوق عبر تقليص خدمات وكالة "الأونروا"، بالإضافة إلى الاضطرابات الأمنية في سوريا ولبنان وعموم المنطقة والتي أدت لنزوح أو هجرة عدد كبير من الفلسطينيين بحثاً عن الأمن الذاتي، فإننا نقف في مواجهة سيناريو مرعب يتجسد في شطب حق العودة سياسياً وواقعياً بحكم تخلي القيادة السياسية عن واجباتها أولاً، وثانياً بحكم تشتت الفلسطينيين في القارات الست بعيداً عن فلسطين التاريخية، وما قد يعنيه ذلك من ضعف الذاكرة التاريخية لدى الأجيال القادمة، وضعف الروابط الاجتماعية الوطنية بسبب الاندماج النسبي في المجتمعات الجديدة.

من هنا، لم يعد مقبولاً التعويل أو وضع البيض كله في سلّة القيادات السياسية المرتبطة بقوى إقليمية وعوامل مصلحة لا تلبّي الحد الأدنى من الأهداف الوطنية، ما يستوجب على الشعب الفلسطيني بما يمثله من وعي سياسي جمعي، وبما يمثله من نخب سياسية واجتماعية مرموقة وعريقة أن يأخذ زمام المبادرة حمايةً للذات من الاندثار، عبر البحث في سبل إنعاش القضية وحمايتها من الذوبان في سياقات التحولات الكبرى التي يشهدها الشرق الأوسط عموماً.

وهذا يدفعنا للإشارة إلى أهمية دور قوى المجتمع المدني الفلسطيني ممثلةً في الهيئات الأهلية، والشخصيات الوطنية، والمجتمعية، والأكاديمية، والثقافية، والإعلامية..، للداعي والبحث في كيفية إعادة تأطير الحالة الفلسطينية وتنشيطها في هيئة مدنية جامعة تمثل روح القضية وثوابتها الوطنية وفي مقدمتها حق العودة.

ومن الملاحظ التي يمكن دفعها للنقاش في هذه العجالة بخصوص تلك الهيئة نقترح ما يلي:
أولاً: أن تكون الهيئة إطاراً وطنياً جامعاً، مفتوحاً للفلسطينيين كافة (أفراداً وهيئات مدنية) فيما عدا الأطر الحزبية/الفصائلية.

ثانياً: أن تكون إطاراً يتمسك ويُعلي من شأن الثوابت الوطنية، بوثيقة تأسيسية غير قابلة للتعديل أو الإلغاء، وفي مقدمتها حق العودة.

ثالثاً: أن تُشكل مرجعية قانونية للاجئين الفلسطينيين بوكالة حصرية للتمسك بحق العودة ورفض التنازل عنه، والعمل معاً من أجل إنفاذه بالتعاون مع الأطر الوطنية، والهيئات الدولية كافة.

رابعاً: أن يعمل هذا الإطار المدني في العلن، وبأدوات مدنية سلمية معلنة.

هذه الفكرة ليست بديلاً عن منظمة التحرير الفلسطينية التي يجسد بقاؤها للأسف مصلحة لمن يهيمن عليها من الفلسطينيين والدول العربية التي تتمسك بها ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، وإنما نطرحها كفكرة لحماية الثوابت الوطنية من التنازل، وللتمسك بحق العودة المكفول بموجب القانون الدولي والقرارات الدولية ذات الصلة. ولتكون إطاراً ضاغطاً على الساسة، وقادراً على نزع الشرعية عمّن يفكر بالتنازل عن الحقوق الوطنية.

موقع "عربي 21"، 2016/1/3

٦٣. أحياء القدس خلف الجدار.. القدس المستقبلية والنظرة للمجهول

معين عودة

منذ تسعينيات القرن العشرين، سارت السياسة الإسرائيلية على مسارين متناقضين، فعلى المسار السياسي التزمت إسرائيل بعملية مفاوضات وقبلت بطرح حل الدولتين، مما يعني التوصل إلى تسوية بشأن القدس، وعلى المسار الآخر فقد سعت إسرائيل لفرض أمر واقع وتغيير وقائع على الأرض تعارض النهج التفاوضي المعلن، فطالما كانت وما زالت السياسة الإسرائيلية قائمة على تغيير الوقائع على الأرض وفرض أمر واقع منعا لأي حلول سياسية مستقبلية.

إسرائيل سعت دوماً إلى جعل القدس مدينة يهودية من كل النواحي وبشكل خاص ديمغرافياً، وكان إنقاذ "القدس اليهودية" الشغل الشاغل للعديد من الجهات الحكومية وصناع القرار في إسرائيل، وضمن إيجاد أمر واقع غير قابل للتغيير بالقدس ليس من خلال عملية سلام مستقبلية ولا من خلال ضغوط دولية.

كجزء مهم من هذه السياسة، بدأت عملية تشييد جدار الفصل في محيط القدس وفصل أحياء من القدس الشرقية في سنة 2004. التفسير الرئيسي لبناء الجدار كان أمن إسرائيل وسكانها، حسب السياسة الإسرائيلية المعلنة، ويهدف الجدار إلى منع وصول متسللين إلى داخل إسرائيل لتنفيذ عمليات، لكن نظرة معمقة في مسار هذا الجدار تشير إلى سياسة واضحة مفادها (أرض أكثر وعرب أقل).

هذا الجدار بات يمثل حدودا سياسية فصلت قرابة 120 ألف مقدسي (ثلث سكان القدس العرب) عن مدينتهم وعائلاتهم وأعمالهم، ما يعني أن إسرائيل تسعى لفرض إملاءات من طرف واحد لمنع أية تسوية سياسية بالقدس، لفصل هذه الأحياء المقدسية مع سكانها الـ 120 ألفا ومنحها للفلسطينيين على اعتبارها "القدس" الموعودة كعاصمة فلسطين المستقبلية.

ليس للوضع في شرق القدس مثل في أي مكان في العالم، جماعة إثنية محرومة من الحقوق المدنية والسياسية، ومحاصرة جزئيا داخل أحياء مغلقة، ولا يدور الكلام حول مستعمرة نائية، بل حول قلب العاصمة المعلنة لدولة إسرائيل التي تدعي اعتمادها نظاما ديمقراطيا وحيدا بالشرق الأوسط.

بعد عام 1967

بعد حرب حزيران 1967، أقدمت إسرائيل بشكل أحادي على ضم القدس الشرقية إليها، إسرائيل لم تقم فقط بضم "القدس الأردنية" -البلدة القديمة والأحياء الملاصقة لها- باعتبارها القدس، لكنها وسعت حدود القدس الشرقية ثلاثة أضعاف بحيث أصبحت تضم 28 قرية لم تكن جزءا من القدس حتى السيطرة الإسرائيلية (إسرائيل أضافت حوالي 60 كيلومترا مربعا لمساحة القدس). هذه القرى أصبحت داخل حدود القدس وداخل حدود إسرائيل بالمفهوم القانوني الإسرائيلي وفرضت قوانينها وإدارتها الكاملة عليها.

بأي حال، إسرائيل ضمت الأرض دون السكان، فعلى عكس ما فعلت عام 48 عندما منحت من بقي من فلسطينيين الجنسية الإسرائيلية، منحت سكان القدس الشرقية مكانة "مقيم دائم". والفرق أن الجنسية لا يمكن خسارتها إلا بحالات نادرة جدا، أما مكانة المقدسي كمقيم دائم فإنها تستلزم إثبات سكن صاحبها بشكل مستمر داخل حدود بلدية القدس (الحدود الإسرائيلية) وفي حال حصول المقيم على جنسية بلد آخر أو إقامة في مكان آخر (جرين كارد مثلا) فإنه يخسر مباشرة مكانته كمقيم دائم ويصبح بحاجة إلى تأشيرة دخول كسائح لزيارتها ولزيارة أهله فيها.

بكلمات أخرى، تشكلت السياسة الإسرائيلية في القدس منذ عام 1967 لتلبي هدفين رئيسيين: الأول تعزيز سيطرة إسرائيل على شرق القدس في الوقت الحاضر وكواقع يفرض نفسه على أية مفاوضات مستقبلية، والثاني إضعاف وتقويض أية مطالبات موازية من طرف الشعب الفلسطيني.

منذ ضم شرق القدس، عملت إسرائيل على زعزعة استقرار العلاقة بين السكان الفلسطينيين ومدينتهم الأم، وصادرت على مر السنن مساحات شاسعة لأجل إقامة مستوطنات وحدائق الوطنية وفي الوقت

نفسه تم فرض قيود قاسية على التخطيط وتسجيل الأراضي الفلسطينية في الطابو، ثم قررت بناء جدارها لفصل أكبر عدد من المقدسيين دفعة واحدة عن القدس.

بناء الجدار

حتى عام 2004 والبدء ببناء الجدار الفاصل داخل حدود القدس كانت أحياء كفر عقب وسميراميس من الأحياء قليلة الكثافة السكانية مقارنة بأحياء مقدسية أخرى. هذا الأمر تغير بشكل جذري بعد بناء الجدار، فمباشرة أعطت السلطات الإسرائيلية إشارة واضحة إلى أنها لا تهتم بما يحدث في تلك الأحياء، وأدرك بعض مقاولي البناء أن بإمكانهم البدء بالبناء هناك دون الحصول على تراخيص بناء ودون فحص لطبيعة ونوعية البناء.

خلال فترة قصيرة جدا، ارتفعت مجموعات كبيرة من المباني الضخمة وبدأت تعرض شققا رخيصة مقارنة بأسعار الشقق القليلة جدا داخل الجدار (سعر الشقة في كفرعقب 120 ألف دولار تقريبا، في حين أنه يقارب أربعمئة ألف دولار في أحياء داخل الجدار).

المقدسيون، وبسبب الضغط السكاني الرهيب وانعدام إمكانية البناء في القدس، إضافة إلى الأسعار الخيالية للشقق القليلة المعروضة في القدس دفع بالمقدسيين بشكل عام وبالأزواج الشابة بشكل خاص إلى هذه الأحياء رغبة بالحصول على مسكن، ولم يترافق الازدياد المهول في أعداد سكان كفر عقب مع إضافة أية بنى تحتية أو خدمات، فعلى الرغم من التزام الحكومة الإسرائيلية أمام المحكمة العليا التي وافقت على بناء الجدار، وعلى الرغم من قرار الحكومة عام 2005 بشأن تخصيص ميزانيات لمتابعة شؤون هذه الأحياء لكن شيئا لم يحدث على الأرض.

السلطات الإسرائيلية ورغم كل القوانين التي تجبرها على تقديم كافة الخدمات لسكان أحياء القدس الشرقية بشكل عام وأحياء خلف الجدار بشكل خاص لا تقدم شيئا على أرض الواقع. فحتى قبيل إنشاء جدار الفصل لم يكن اهتمام بلدية القدس بالبنى التحتية واحتياجات السكان في الأحياء الواقعة الآن خلف الجدار كافيا على الإطلاق.

لكن ومنذ بناء الجدار، بات عدم الاهتمام شاملا وكاملا تقريبا، فالمار من هذه الأحياء يرى بعينه المجردة أن شبكة الطرق وإشارات المرور والمدارس والحدايق والكهرباء والمياه والصرف الصحي والبنى التحتية المختلفة في هذه المناطق متهالكة للغاية أو ببساطة غير موجودة.

لفهم أبسط للصورة يكفي أن نقول إن ميزانية بلدية القدس لعام 2012 لإزالة النفايات كانت قرابة 326 مليون شيكل (قرابة 86 مليون دولار) تحصل منها الأحياء خلف الجدار على مليوني شيكل (قرابة 520 ألف دولار) أي أن الأحياء التي يشكل سكانها 12.5% من سكان القدس يحصلون على 0.6%

من الميزانية، كذلك بما يتعلق بالبنية التحتية والشوارع، فنسبة ما تقاضته هذه الأحياء عام 2015 لا يتجاوز الـ 0.001% من ميزانية البلدية. مع مرور الوقت، تحولت هذه الأحياء إلى ما يشبه "جيتوهات" ومناطق معزولة، فأكوام النفايات تتراكم بكل مكان، والبنى التحتية سيئة جداً، والأمن والأمان شبه معدوم. في المقابل، لا تقدم السلطة الفلسطينية بتقديم أية خدمات للسكان بادعاء أن اتفاقية أوسلو تمنع على السلطة العمل في القدس. المتابع لما حدث يدرك أن انتقال المقدسيين إلى هذه الأحياء لم يكن صدفة، لكنه خطوة مدروسة بعناية لدفعهم إلى الانتقال إلى تلك الأحياء، فقيام إسرائيل بمصادرة ثلث مساحة القدس الشرقية للمصلحة العامة، وانعدام إمكانية البناء في القدس بادعاء عدم وجود خريطة تفصيلية بالقدس ورفض السلطات الإسرائيلية البدء بتسجيل الأراضي كلها خلقت أزمة سكنية غير محتملة داخل القدس، ودفعت بالسكان إلى البحث عن أي بديل، وأحياء خلف الجدار كانت البديل. كذلك فإن السلطات الإسرائيلية التي لا تألو جهداً للتضييق على الفلسطينيين لم تحرك ساكناً إزاء البناء العشوائي بهذه الأحياء، ما يدل على رضى ضمني للبناء لدفع السكان إلى تلك الأحياء.

خلاصة

في ظل غياب أي تقدم على مستوى التسوية السياسية، يستولي الهاجس الديمغرافي على إسرائيل، وتوسعي الأخيرة جاهدة وبخطوات متسارعة نحو مفاخرة أزمة السكان الفلسطينيين أفراداً وجماعة، وتقليل عددهم في المدينة بالقدر المستطاع لفرض وقائع أحادية على الأرض ولمنع أي إمكانية لجعل القدس عاصمة لدولة فلسطين المستقبلية. بفصلها عن القدس، تسعى إسرائيل لنقل أكبر عدد ممكن من المقدسيين إلى أحياء خلف الجدار، مستعملة كل أنواع السياسات، خاصة منع البناء والتوسع الطبيعي داخل القدس لإجبار السكان على الانتقال إلى هذه الأحياء. في المقابل تستمر إسرائيل بجباية كل أنواع الضرائب من سكان أحياء خلف الجدار، لكنها في المقابل تمتنع عن تقديم أية خدمات فعلية لمئات آلاف السكان. لقد نمت هذه الأحياء بسرعة بالغة بسبب التهديد الإسرائيلي الدائم وتعزيز خوف السكان من إمكانية سلبهم عن مدينتهم من جهة، وعدم القدرة على تحمل الضغوط والأعباء الهائلة داخل المدينة من جهة أخرى. ومع ذلك، فقد يتكشف بأن لهذه السياسة المعتمدة تأثيرات مرتدة في حال قرار إسرائيل الأحادي التخلي عن هذه الأحياء، أو في حال وقوع كارثة إنسانية، وهي إمكانية حتمية الوقوع في ظل الظروف السائدة في هذه الأحياء من اكتظاظ كبير وانعدام أي فحص لسلامة الأبنية الشاهقة

الموجودة، والبنية التحتية المتهالكة بشكل غير طبيعي كلها سوف تؤدي آجلاً أم عاجلاً إلى كارثة إنسانية كبيرة. وحتى من دون وقوع كارثة كبيرة كهذه في الأحياء القائمة خلف الجدار، فإن إسرائيل لن تكون قادرة على المدى الطويل تجاهل التداخيات الإنسانية والاجتماعية والسياسية للواقع الذي أوجدته وغذته هي نفسها.

بأي حال، حتى اللحظة لم تبادر إسرائيل إلى أي تغيير قانوني أو موضوعي للوضع القائم في المنطقة، لأن من شأن ذلك أن يخلق تعقيدات في الساحتين السياسية المحلية والدولية، لكن لا أحد يعلم ما تخطط له السلطات الإسرائيلية حيال هذه الأحياء وسكانها، فهي قد تتسحب منها بشكل أحادي كي تحافظ على أغلبية يهودية كبيرة في المدينة، أو أنها قد تعرض هذه الأحياء مستقبلاً كأنها "القدس الموعودة" للفلسطينيين.

ختاماً تعمل إسرائيل جاهدة لتغيير الوقائع على الأرض في القدس، وفي المقابل فلسطينياً -في أحسن الأحوال- هناك ردود فعل خير مدروسة بالمرة، إن وجدت أصلاً.

الجزيرة نت، الدوحة، 2017/1/3

٦٤. تأثيرات خطاب وزير الخارجية الأمريكي

عوديد عيران وأودي ديكل

إن التحدي الذي وضعه وزير الخارجية الأمريكي، جون كيري، في خطابه الذي ألقاه حول الصراع الإسرائيلي الفلسطيني في 28 كانون الأول 2016، كان موجهاً لإسرائيل، وفي نفس الوقت للفلسطينيين أيضاً. لقد تجاهل وزير الخارجية التغييرات التي حدثت في المنطقة في السنوات الأخيرة، التي في أعقابها نشأت الحاجة إلى إعادة النظر في طريقة المفاوضات.

لقد طلب كيري الاعتماد على ستة مبادئ للمفاوضات من أجل الحل النهائي الإسرائيلي الفلسطيني، التي تبنتها إدارة أوباما. وإذا تم تبني هذه المبادئ في مؤتمر السلام الدولي الذي من المفروض أن يعقد في باريس في منتصف كانون الثاني 2017، وإذا وافق عليها الفلسطينيون فستكون الأساس السياسي والأخلاقي للخطوات المستقبلية لحل الصراع.

لا توجد لإسرائيل أدوات لمواجهة تبني مبادئ كيري في مؤتمر السلام في باريس، أو لعرضها من أجل التصويت في مجلس الأمن. كلما شددت الجهات الرسمية في إسرائيل على أن هذه المبادئ لا أهمية لها، كلما زاد الدافع لدى الدول الأوروبية والإدارة الأمريكية التاركة من أجل فرض حقائق

ومبادئ تضع الإدارة الجديدة أمام تحدٍ وتقلص قدرتها على تنفيذ الوعود، أو تمكين إسرائيل من البناء بدون قيود في المستوطنات.

إليك المبادئ التي وضعها كيري:

أ. حدود آمنة معترف بها بين الدولتين مع تبادل متفق عليه للأراضي: الحديث هنا عن أمر تم الاتفاق عليه في السابق. إلا أن الفلسطينيين يخشون من التفسير الواسع الذي قد يعطى لحجم المناطق في إسرائيل وفي الولايات المتحدة. أي الكتل الاستيطانية التي ترغب إسرائيل في ضمها وأيضاً العامل الأمني في هذه الصيغة. وقد أشار كيري إلى أن الكتل الاستيطانية ستبقى في أيدي إسرائيل في الحل النهائي. لكنه اعترف بحق الفلسطينيين في المشاركة في تحديد هذه الكتل، وأكد بشكل علني للمرة الأولى على أن تبادل الأراضي سيكون متساوياً، متجاهلاً بذلك الرسالة التي أرسلها الرئيس بوش لرئيس الحكومة شارون في العام 2004. وعلى ضوء الخلاف بين الإدارة الأمريكية والحكومة الإسرائيلية ورفض الإدارة للبناء في المستوطنات، وعلى خلفية امتناع الولايات المتحدة عن التصويت على القرار 2334، فإن الفجوة بين المواقف الإسرائيلية والمواقف الأمريكية لإدارة أوباما تتعلق بحجم الكتل الاستيطانية وما تحتويه.

ب. دولتان لشعبين: حسب موقف كيري، تتم بلورة هذا الاتفاق على أساس قرار الأمم المتحدة 181 (قرار التقسيم). إضافة إلى الطلب من الفلسطينيين الاعتراف بإسرائيل على أنها دولة يهودية. رغم وجود أقلية عربية في دولة إسرائيل، التي تحصل على حقوق المواطنة المساوية لحقوق الأغلبية اليهودية، فإن الحديث يدور عن عقبة صعبة أمام القيادة الفلسطينية. لأن هذا حسب رأيها على حساب حق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى أراضيهم. وسوف تجد الفصائل المختلفة وعلى رأسها حماس، صعوبة في الموافقة على هذا المبدأ. المسؤول عن ملف الخارجية في السلطة الفلسطينية، رفض الخطاب بسبب هذه النقطة، رغم أن شخصيات رفيعة المستوى في السلطة تعاملت مع هذا الخطاب بشكل إيجابي. ومع ذلك، يمكن التغلب على هذه العقبة إذا لم يطلب الاعتراف الرسمي والعلني من قبل الفلسطينيين بالدولة اليهودية. أو إذا اتخذت الدول العربية قراراً بهذا الاعتراف. وإذا حدث ذلك فسيكون خطوة نوعية في طريق الحل بين إسرائيل والفلسطينيين والعالم العربي.

ج. موضوع اللاجئين: حسب كيري، يجب أن يكون حل هذا الموضوع عادلاً ومتفقاً عليه وواقعياً. هذه الصيغة تشبه ما جاء في المبادرة العربية. رغم أن إضافة كلمة واقعي تشير إلى أن تحقيق طلب عودة اللاجئين إلى بيوتهم ليس أمراً واقعياً، على ضوء التطورات التي حدثت في الساحة العالمية وفي المنطقة. وقد أكد كيري على أن عودة اللاجئين الفلسطينيين ستكون إلى الدولة الفلسطينية.

وطلب من إسرائيل الاعتراف بمعاناة الفلسطينيين ودورها في نشوء هذه المشكلة، كاستجابة لطلب الفلسطينيين بأن تعترف إسرائيل بمسؤوليتها . الأمر الذي ترفضه إسرائيل بشدة. ويشار إلى أن كيري لم يذكر أبدا مشكلة اللاجئين اليهود من الدول العربية.

د . القدس الموحدة . عاصمة الدولتين: هذه هي المرة الأولى التي تتبنى فيها الإدارة الأمريكية علنا مبدأ أن القدس هي عاصمة الدولتين، ومحظور تقسيمها. هذا الموقف عارضته إسرائيل وأيده الفلسطينيون. وفي نفس الخطاب لم يتم التمييز الواضح حول حدود القدس والسيادة. وإضافة إلى ذلك، التطرق في الخطاب للاماكن المقدسة التي توجد كلها في شرقي المدينة كان غامضا، وتجاهل بشكل كامل عن الحقائق الديمغرافية التي نشأت في القدس في الخمسين سنة الأخيرة.

هـ . احتياجات إسرائيل الأمنية: لقد أكد كيري على مبدأ نزع سلاح الدولة الفلسطينية. ويتوقع أن يتحفظ الفلسطينيون من موضوع نزع السلاح، انطلاقا من حاجتهم إلى مواجهة المنظمات الجهادية المتطرفة في الداخل وفي الخارج، الأمر الذي يتطلب إلى أكثر من قوات شرطية. وقد تجاهل كيري تماما الأحداث التي حدثت في السنوات الأخيرة في الشرق الأوسط، وصعود قوى تضعف استقرار الدول والأنظمة القريبة من إسرائيل. وخطر أن تكون الدولة الفلسطينية دولة أخرى فاشلة، على مسافة قصيرة من عاصمة إسرائيل ومراكز السكان.

و . إنهاء الصراع ونهاية المطالب: كيري ذكر هذا المبدأ، الذي سيكون مقبولا للتطبيع والتعاون الإقليمي. ليس من المفروض أن يكون هذا المبدأ عقبة أمام الفلسطينيين إلا إذا شمل إنهاء مشكلة عودة اللاجئين دون أن يعود أحد، ولو بشكل رمزي، إلى داخل إسرائيل.

الجزء الهام الذي لم يظهر في خطاب كيري، هو موضوع الإجراءات التي يستطيع الطرفان القيام بها كمقدمة للمفاوضات من أجل الحل النهائي. ويتبين من أقواله إنه يفهم بأن الإجراءات الميدانية . البنى التحتية والاقتصاد الفلسطيني . هي حيوية من أجل تطوير خيار الاتفاق مستقبلا. ولو تطرق كيري إلى الوضع الإقليمي والعلاقات داخل المجتمع الفلسطيني وبينه وبين إسرائيل بشكل أكثر عمقا كما تطرق إلى سياسة الاستيطان الإسرائيلية، لكان يمكن أن يحظى هذا الجزء بحيز أكبر في أقواله. أهمية هذه الخطوات هي التقدم الذي يمكن عمله حتى لو غاب الاتفاق الشامل. ورفض المبدأ الفلسطيني القائل «كل شيء أو لا شيء». السلطة الفلسطينية وإسرائيل غير جاهزتين لاستئناف المفاوضات على جميع المواضيع التي تطرق إليها كيري، وحل الصراع المعقد بضربة واحدة. لقد رفض الفلسطينيون الاتفاقات الجزئية والانتقالية والحل المرحلي، بما في ذلك المسائل التي أشار إليها كيري في خطابه مثل المياه والاقتصاد. إن اعتراف كيري بأهمية هذه النظرة، جاء في الأيام الأخيرة من إدارة أوباما، لكن تأييد الرابعية الدولية لها ينشئ فرصة للتقدم.

الإمكانية الفعلية التي اعترف بها كيري رغم التأخير، التي من خلالها يمكن الحفاظ على بقاء حل الدولتين للشعبين هي التوصل إلى اتفاقيات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية في المواضيع التي تؤثر على حياة السكان الفلسطينيين، والتي تشمل التغيير الميداني وبناء الأساس المطلوب لبناء الدولة الفلسطينية في المستقبل.

ما هي التأثيرات الفورية لخطاب كيري؟ من تمت دعوتهم لمؤتمر باريس سيواجهون سؤال حول تبني هذه الصيغة. وبشكل سريع اتخاذ قرار في مجلس الأمن (لإفشال استخدام الفيتو من إدارة ترامب). لقد عبرت إسرائيل عن معارضتها لذلك، ولدى الفلسطينيين أيضاً تردد. إن الدمج بين القرار الذي اتخذ في مجلس الأمن حول عدم قانونية المستوطنات مع قرار محتمل حول المركبات الأساسية لحل الصراع، سيكون إنجازاً فلسطينياً، سواء على المستوى الأخلاقي أو على مستوى سياستهم الموجهة لترسيخ حقهم في الدولة السيادية، على الأقل في الضفة الغربية كلها وفي قطاع غزة. ولكن هذه القرارات ستصعب على استئناف المفاوضات في المستقبل. لأن الفلسطينيين لن يوافقوا على أقل من الوقف الكامل للبناء في جميع المستوطنات والموافقة على مبادئ كيري كشرط لبدء المفاوضات.

لا توجد لإسرائيل أدوات كثيرة لمواجهة إمكانية تبني مبادئ كيري في مؤتمر السلام الذي سيعقد في باريس، أو التصويت عليها في مجلس الأمن. كلما أكدت جهات رسمية في إسرائيل على أن هذه المبادئ غير هامة، وأن إدارة ترامب ستدخل إلى البيت الأبيض قريباً، كلما زاد دافع الدول الأوروبية وإدارة أوباما من أجل فرض حقائق ومبادئ تضع الإدارة الجديدة أمام التحدي، وصعوبة تحقيق الوعود، ومنها نقل السفارة الأمريكية إلى القدس والسماح لإسرائيل بالبناء بدون قيود.

إن إفشال قرار دولي، في المقابل - في مؤتمر باريس أو في مجلس الأمن - حسب الصيغة التي طرحها كيري، سيتم فقط إذا صمم الفلسطينيون على تغيير المبادئ التي طرحها في خطابه والتي لا تلائم طموحاتهم. وإذا تم طرح صيغة معدلة للتصويت في مجلس الأمن، ستضطر إدارة أوباما إلى استخدام الفيتو. وفي نفس الوقت تستطيع إسرائيل التوجه إلى روسيا أو مصر وبمظلة من ترامب وأن تطلب المساعدة على منع هذه الخطوة الدولية، التي يتوقع أن تعمق الجمود السياسي. ودعم الخطوات التدريجية التي ذكرت في خطاب كيري، التي من شأنها فتح خيارات مستقبلية، منها نشاط اقتصادي وبنى تحتية في مناطق ج واتفاقيات حول المياه والمراكز الصناعية الفلسطينية وتحسين وضع سكان قطاع غزة. وعلى إسرائيل أن تتبنى خيار التقدم التدريجي لتحقيق الهدف النهائي وهو دولتان لشعبين. إن رفض المبادئ التي طرحت بشكل كامل، سيعزز صورة حكومة إسرائيل كرافضة للسلام وعقبة أمام الحل. لذلك هناك ضرورة هامة لتبني استراتيجية من شأنها أن تقلل الأضرار، سواء الناتجة عن قرار مجلس الأمن في موضوع المستوطنات، أو قرار آخر حول مبادئ كيري.

من المشكوك فيه أن تقتنع حكومة إسرائيل بأن هذه الخطوة الحيوية والصحيحة. أيضاً على خلفية التهديد بقرار يصدر عن مجلس الأمن ولا يكون مقبولاً عليها وعلى الأغلبية في الكنيست. الردود الأولية لرئيس الحكومة بنيامين نتنياهو على خطاب كيري لا تشير إلى أنه يفكر في الرد العقلاني والبناء، لأن الصورة القتالية تتغلب على تحمل مسؤولية النتائج السلبية الآتية، بعيدة المدى، للرفض المطلق.

نظرة عليا 2017/1/3

القدس العربي، لندن، 2017/1/4

٦٥. كاريكاتير:



الجزيرة.نت، 2017/1/3